المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة و النظم المقارنة

دور المجتمع المدني المحلي في تفعيل الديمقراطية التشاركية

دراسة حالة ولاية عين الدفلى (2019-2023)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة و النظم المقارنة

إعداد الطالبة :

آسيا حاج علي

إشراف الأستاذ:

د. فاتح خننو

لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. أحسن بشاني	المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. فاتح خننو	المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسية	مشرفا و مقررا
د. نجوى بوزورين	المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

السنة الجامعية :1443-1444هـ/جوان 2022.2023 م

قسم السياسات العامة و النظم المقارنة

دور المجتمع المدني المحلي في تفعيل الديمقراطية التشاركية

دراسة حالة ولاية عين الدفلى (2019-2023)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة و النظم المقارنة

إعداد الطالبة :

آسيا حاج علي

إشراف الأستاذ:

د. فاتح خننو

لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. أحسن بشاني	المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. فاتح خننو	المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسية	مشرفا و مقررا
د. نجوى بوزورين	المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

السنة الجامعية :1443-1444هـ/جوان 2022.2023 م

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى :

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات "أمي" أطال الله في عمرها؛

إلى من سهر وعمل بكد في سبيلي، وعلَّمني أنَّ العِلْم سلاح والحياة عقيدة وجهاد، وشجعني على

طلب العلم والمعرفة "والدي" حفظه الله ورعاه؛

إلى إخوتي وأخواتي سندي في هذه الحياة، وملجئي في فرحي وحزني، منزل راحتي وإستقراري

إلى صديقاتي الوفيات الغاليات على قلبي، كرمًا وحُبًا لكنَّ.

شُكر وعِرفان

الحمد لله على عظيم عطائه له أسجد سجود الحامدين الشاكرين لأنه وفَّقني وأعانني لإتمام هذا العمل.

الشكر الجزيل للأستاذ المشرف "فاتح خننو" لإشرافه على مذكرة التخرج وعلى المساعدات العلمية والمعنوية لإتمامها، فلك مني أستاذي أسمى كلمات الشكر والعرفان، ومن الله الأجر والثواب بإذنه تعالى .

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذا البحث وإثراء موضوعه .

كما أشكر موظفي المجتمع المدني بولاية عين الدفلى - وعلى رأسهم السيد المدير - على حسن اِستقبالهم وتفهمهم لاستكمال متطلبات الجانب الميداني من هذه الدراسة، وإثراء المعلومات حولها.

الشكر لله تعالى ولكل من ساعدني من قريب أو بعيد لكم مني جزيل الشكر والإمتنان.

الفهـــــرس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية**	
مقدمة الفصل الأول	7
المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني	8
المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني	8
المطلب الثاني : نشأة وتطور المجتمع المدني	9
المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني	12
المطلب الرابع : مؤسسات المجتمع المدني	13
المبحث الثاني :الديمقراطية التشاركية	17
المطلب الأول :مفهوم الديمقراطية التشاركية	17
المطلب الثاني :مبادئ وأهداف الديمقراطية التشاركية	19
المطلب الثالث :خصائص الديمقراطية التشاركية	21
المطلب الرابع :متطلبات ومعيقات الديمقراطية التشاركية	22
خلاصة الفصل الأوّل	26
الفصل الثاني **المجتمع المدني كفاعل في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر**	
مقدمة الفصل الثاني	28
المبحث الأول :بنية المجتمع المدني في الجزائر	29
المطلب الأول :نشاءه وتطور المجتمع المدني الجزائر	29
المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني الجزائري	33
المطلب الثالث : انعكاسات تحول النظام السياسي في إعادة تشكيل المجتمع المدني	37
المبحث الثاني :المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الديمقراطية التشاركية	40
المطلب الأول : آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر	40

المطلب الثاني : إسهامات المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية	**41**
المطلب الثالث :عوائق تطور المجتمع المدني الجزائري	**45**
خلاصة الفصل الثاني	**49**
الفصل الثالث **آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي لولاية عين الدفلى**	
مقدمة الفصل الثالث	**51**
المبحث الأوَّل: بطاقة فنية عن ولاية عين الدفلى	**53**
المطلب الأوَّل: **الموقع الجغرافي لولاية عين الدفلى**	**53**
المطلب الثاني: **الخصائص الطبيعية لولاية عين الدفلى**	**54**
المطلب الثالث: **تركيبة المجالس المحلية لولاية عين الدفلى**	**55**
المبحث الثاني: المجالس المحلية	**57**
المطلب الأول :المجلس الأعلى للشباب	**57**
المطلب الثاني :مجلس التنسيق والتشاور	**59**
المطلب الثالث : المجلس الاستشاري	**61**
المبحث الثالث :الجمعيات المحلية	**61**
المطلب الأول : الأكاديمية الجزائرية للعمل الإنساني وحقوق الإنسان	**61**
المطلب الثاني : لجان الأحياء والقرى	**62**
المطلب الثالث : الجمعيات	**65**
المطلب الرابع :عراقيل المجتمع المدني المحلي في تفعيل الديمقراطية التشاركية	**68**
خلاصة الفصل الثالث	**69**
خاتمة	**71**
قائمة المصادروالمراجع	**73**
قائمة الملاحِق	**81**
ملخص الدراسة	**84**

مقدمة

يعتبر المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركز لقيادة السلطة الاجتماعية في مواجهة سلطة الدولة، والذي يحتم عليها ان تتقاسم معه القرار ،فإنشاء الجمعيات والمنضمات والأحزاب السياسية يندرج ضمن حقوق الإنسان ،ولأن المجتمع الفعال يشكل ضمانة الديمقراطية، وعليه فإن مفهوم المجتمع المدني ارتبط بالنضال من اجل الديمقراطية والمشاركة في العمليات التنموية إذ يعد الحلقة الواصلة ما بين التنمية و الديمقراطية ،ونضرا للأهمية التي اكتسبها المجتمع المدني خاصة بعد موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها الدول العالم الثالث في السنوات الأخيرة ،أصبح يحتل أهمية في الدراسات السياسية المعاصرة خاصة فيما تعلق بمشاركته في العملية الديمقراطية أو ما أصبح يعرف بالديمقراطية التشاركية ومقوماتها، وبالتالي فقضية المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية أصبحت من بين القضايا المهمة والمطروحة في الوطن العربي والجزائر بصفة خاصة .

من هذا المنطلق أصبح للمجتمع المدني أدوارا متعددة في تكريس الديمقراطية التشاركية بالجزائر، ولم يعد تحقيق الديمقراطية مسؤولية فئة دون أخرى ، وهنا يبرز جليا دور المجتمع المدني في عملية الديمقراطية التشاركية الذي يعبر في صميمه عن شبكة واسعة من التنظيمات المتمثلة في الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونات أي كل ما هو غير حكومي ،والتي تقوم بدور مهم في عملية تفعيل الديمقراطية التشاركية .

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لإيضاح أهم الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني، المتمثل في تكريس وتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر بصفة عامة وفي ولاية عين الدفلى بصفة خاصة ،ونقصد بالمجتمع المدني المحلي في دراستنا تلك المؤسسات التي لها علاقة ودور في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر وعلى مستوى ولاية عين الدفلى وسوف نركز على الأحزاب السياسية وبعض تنظيمات المجتمع المدني.

1- أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية الموضوع في الدور الفعال الذي يقوم به المجتمع المدني المحلي في تحقيق الديمقراطية التشاركية في ولاية عين الدفلى، وذلك من خلال كونه شريكا رئيسيا في العملية الديمقراطية، وفي هذه الدراسة سوف نحاول التعرف على عناصر المجتمع المدني المحلي في الجزائر، والدور الذي يلعبه في تحقيق الديمقراطية التشاركية على مستوى ولاية عين الدفلى.

2- أهداف الدراسة :

سنحاول في دراستنا التعرف على دور المجتمع المدني المحلي في تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر والتطبيق على ولاية عين الدفلى وهذا من خلال التطرق إلى جملة من الأهداف المتمثلة في :

- تحديد مفهوم المجتمع المدني
- تحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية
- التطرق عناصر ومكونات المجتمع المدني الجزائري
- تتبع مختلف نشاطات المجتمع المدني الجزائري
- الكشف عن علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية التشاركية في الجزائر

3- أسباب اختيار الموضوع:

أ/- الأسباب الموضوعية :

موضوع المجتمع المدني ودوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية يحتل أهمية بالغة لدى المختصين في العلوم السياسية ،لذا سنحاول توضيح هذا الدور في تحقيق الديمقراطية التشاركية والتطبيق على ولاية عين الدفلى.

ب/- الأسباب الذاتية:

البحث العلمي لا يخلو من رغبة ذاتية تدفع الباحث إلى انجازه ولعل ما دفعني إلى انجاز هذا الموضوع هو ميلي للمواضيع المتعلقة بالمجتمع المدني على أساس انه الشريك الرئيسي في العملية الديمقراطية ،كونه يمثل صوت المحكومين وكذلك أداة لإيصال احتياجاتهم الاجتماعية إلى السلطة التنفيذية .

4- الإشكالية :

باعتبار الديمقراطية التشاركية شكل جديد من إشكال التمكين السياسي الاستراتيجي الذي يختصر للمواطن الطريق ويجعله يشارك في عملية صنع القرار .

وفي حين إن المجتمع المدني هو هيئة قريبة من أفراد المجتمع والتي من خلالها يتمكنون من التعبير على توجهاتهم وأيديولوجياتهم وأفكارهم.

ومن هذه المنطلقات يمكن صياغة الإشكالية الآتية :

كيف يساهم المجتمع المدني المحلي في تكريس الديمقراطية التشاركية في عين الدفلى ؟

حدود الإشكالية :

المجال الزمني والمكاني :

سوف تتناول الدراسة الحيز المكاني المتمثل في الجمهورية الجزائرية .

أما الإطار الزماني فتمت في الفترة (2019-2023) الحالية لأنها تعتبر مرحلة تفعيل دور المجتمع المدني المحلي إضافة إلى فعالياته في ولاية عين الدفلى التي تعتبر الديمقراطية التشاركية تجربة جديدة عرفتها ،وكذلك باعتبار هذه الفترة عرفت تزايدا في تنظيمات المجتمع المدني ومنها الأحزاب السياسية، غير أن دراسة المجتمع المدني المحلي حاليا لا يمكن دون التطرق لو باختصار إلى مراحل تطوره ففهم الحاضر يتطلب معرفة الماضي .

المجال الموضوعي:

سوف نتطرق في دراستنا إلى التركيز على دور المجتمع المدني المحلي في تفعيل الديمقراطية التشاركية في ولاية عين الدفلى.

5- الفرضيات :

لمعالجة الإشكالية الآنفة الذكر سنحاول طرح الفرضيات التالية:

أ –يعتبر المجتمع المدني شريكا رئيسي في عملية الديمقراطية التشاركية.

ب –تؤدي الديمقراطية التشاركية إلى تحقيق الحكامة المحلية.

ج-نجاح وتكريس الديمقراطية التشاركية مرهون بمدى نجاعة منضمات المجتمع المدني

6- الدراسات السابقة :

يحضى موضوع الدراسة المتعلق بعلاقة المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين من خلال الكتب والمقالات حيث تم ربطها بعدة متغيرات مختلفة وفي دراستنا هذه نتطرق للدور الذي يلعبه المجتمع المدني المحلي في تحقيق الديمقراطية التشاركية في ولاية عين الدفلى، حيث اعتمدت في ذلك على الدراسات السابقة كونها ذات أهمية كبيرة في المساعدة على انجاز البحوث العلمية ،لأنها تعد أرضية صلبة في تأسيس البحث الجاري إعداده بهدف الزيادة في رصيد المعرفة العلمية.

وسنعرض فيمايلي عدد من الدراسات السابقة التي استفدنا منها والتعليق عليها لتوضيح علاقتها مع الدراسة الحالية ومجال الاستفادة من تلك الدراسات كالآتي:

الدراسة الأولى:

هي عبارة عن رسالة لنيل شهادة الدكتوراه من إعداد شاوش إخوان جهيدة تحت عنوان واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا سنة 2014-2015 بحيث قامت هذه الدراسة على فكرة محورية تمثلت في واقع المجتمع المدني الجزائري ودراسة ميدانية للجمعيات في بسكرة .وذلك من خلال طرح الاشكالية التالية: ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر ؟

حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المجتمع المدني المحلي عن كثب، خصوصياته الفاعلين فيه و تسليط الضوء على إمكانات المجتمع المدني في الجزائر والكشف عن ادواره الفعلية التي يقوم بها إزاء المجتمع ومدى مساهمته في التنمية .

الدراسة الثانية:

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان: "تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية بتاريخ 2021- 2022"، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: ما مدى تجسيد الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية؟

7- صعوبات الدراسة :

من بين ابرز الصعوبات التي واجهتها خلال الدراسة هي تلك المتعلقة بطبيعة الموضوع أساسا، حيث يصعب حصر كل تنظيمات المجتمع المدني ودورها في تفعيل الديمقراطية التشاركية لشساعة وتعدد تنظيمات المجتمع المدني .

8- مناهج و اقترابات الدراسة :

✓ المنهج التاريخي: وهو اقتراب أساسي في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية خاصة، فبواسطته يفهم التاريخ ويعاد بناء الحدث وساعدنا هذا الاقتراب في تتبع صيرورة تاريخ المجتمع المدني في الجزائر وتجربته في الديمقراطية التشاركية، لأنه في بعض الأحيان لا يمكن فهم الظاهرة دون الرجوع إلى الحوادث والوقائع السابقة ،لان دور المجتمع المدني في الجزائر ارتبط بحوادث تاريخية عديدة ،مما يتطلب استعمال هذا الاقتراب التاريخي .

✓ الاقتراب المؤسسي والقانوني: تم الاستعانة به في تحديد ومعرفة الأطر الدستورية والقانونية التي وضعها المشرع الجزائري لتنظيم المجتمع المدني ،وكذا معرفة طبيعة المؤسسات المكونة للمجتمع المدني في الجزائر .

✓ منهج دراسة الحالة :وهو المنهج البارز في عنوان المذكرة المتمثل في دور المجتمع المدني المحلي في تفعيل الديمقراطية التشاركية ،دراسة حالة ولاية عين الدفلى ،وذلك من خلال الوقوف على دور المجتمع المدني في الجزائر ودراسة ميدانية لولاية عين الدفلى .

9- عرض الخطة :

في هذا الإطار قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول :

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ،وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى: التعريفات المختلفة للمجتمع المدني ،مؤسساته ,خصائصه ووظائفه, أما المبحث الثاني فيتناول مفاهيم حول الديمقراطية التشاركية وكذلك خصائصها بالإضافة إلى أهم تحديات ومعيقات بنائها .

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل لغرض دراسة المجتمع المدني الجزائري، ومختلف الأدوار التي يقوم بها والتي من شأنها تحقيق الديمقراطية التشاركية، وجاء فيه مبحثين، المبحث الأول فيتناول بنية المجتمع المدني في الجزائر من خلال تتبع المراحل التاريخية لنشأة المجتمع المدني في الجزائر ،حيث تم عرض مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مظاهر ودور المجتمع المدني الجزائري في إطار الديمقراطية التشاركية .

الفصل الثالث: تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة ميدانية تتمثل في الدور الذي يلعبه المجتمع المدني المحلي في تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى ولاية عين الدفلى كفصل تطبيقي، وذلك من خلال مبحثين المبحث الأول فتطرقنا فيه إلى المجالس المحلية من خلال تبيين الدور الذي تلعبه في عملية إشراك المواطن في صنع القرار ،آما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الجمعيات المحلية من خلال محاولة البحث في إسهاماتها في ترقية الديمقراطية التشاركية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية

مقدمة الفصل الأول:

إن التحديث العلمي للمفاهيم وعرض المضامين المختلفة بها يعتبر الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح لنا الرؤية البحثية، إذ تعد الخطوة الأولى لتمهيد الطريق أمام الباحث لفهم الموضوع، لذا كان من الضروري التطرق إلى تحديد كل من مفهومي المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، خاصة وأنه قد أجمع الكثير من الباحثين أن المجتمع المدني يلعب دورا هاما في الديمقراطية التشاركية، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفتح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطهم وطرح أفكارهم وتوجهاتهم من خلال ممارسة مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع في مختلف المجالات السياسية، والثقافية، والاقتصادية، وغيرها.

ومن خلال هذا الفصل سنتعرف على مفهومي المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، وتضمن هذا الفصل مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني.

المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية.

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني

لقد تطرق الباحثون لمفهوم المجتمع المدني في سيّاق اتسم بتحولات جذرية ونوعية في كثير من الدول والأقطار، كما أن مفهوم المجتمع المدني لم يتطور دفعة واحدة أو على يد فيلسوف معين إنما نشأ وتطور بفضل تراكم الإسهامات من طرف العديد من الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين والمبنية على اختلافاتهم الفكرية، والتي بدورها أثارت جدلا كبيرا نتجت عنه أطروحات أيديولوجية كما ارتبط هذا التوسع في استعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى، لدى سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني تعريفه وأهم خصائصه، والمؤسسات المشكلة له وأهم وظائفه.

المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني : إن مفهوم المجتمع المدني بالرغم ما يلقاه من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه تلقى صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له، لذا سنقوم بتعريفه من الناحية الإصلاحية واللغوية.

التعريف اللغوي:

بالرجوع إلى القواميس والموسوعات، نجد في موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية، أن مصطلح civil société لم يرد فيها، بل وردت فيها كلمة civil لكن جاءت للتعبير عن مصطلحات أخرى، وكذلك يستعمل لفظ civil في اللاتينية Civils للتعبير عن دلالات ذات صلة بالحقوق الخاصة بالمواطن العادي خلاف للجند، أمّا معاجم تاريخ الأفكار فيظهر مصطلح civil dis obédience بمعنى العصيان المدني، وتطلق علي هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني أو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة، أو إنه اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية[1].

التعريف الاصطلاحي:

المجتمع المدني : هو مجموعة التنظيمات المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، وهي غير ربحية تسعى إلى تحقيق مصالح أو منافع مشتركة للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهشمة، أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة و التسامح و قبول الأخر[2] ، وأشار "**ألكيس دي توكفيل** " في كتابه **الديمقراطية في أمريكا** ويعرفه " **أنطونيو غرامشي** " بأنه مجموعة

[1]- الطاهر بلعيور، **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة بسكرة، العدد 10،2006، ص ص. 3- 4. نقلا عن العابد عمر ،المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي واداري بسكرة، 2016.

[2]- أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة: مكتبة الاسيرة، 2009، ص. 62.

التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي، وبالتالي تهدف إلى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع، هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة، والنقابة، والمدرسة، وغيرها [1].

التعريف الإجرائي للمجتمع المدني : هو تلك التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية، وتمارس مهام ووظائف نبيلة بوسائل وأساليب مختلفة، وتعمل بصورة مستقلة عن الدولة، وتهدف إلى تحقيق مصالح ومنافع الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، ونشر الوعي والاهتمام بمختلف القضايا المطروحة والمساهمة في تقديم الحلول .

المطلب الثاني: نشأة و تطور المجتمع المدني.

أ/ في الفكر الغربي:

يجمع الباحثون و الدارسون على الطابع الغربي، وذلك تبعا لنشأته الأولى التي انطلقت من عصر النهضة في أوروبا خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر ليعرف بعد ذلك المفهوم تطورات واستخدامات مختلفة، إلا أن هناك بعض الدارسين الذين يرجعون نشأته إلى الفكر اليوناني القديم، حيث أن الاستعمال الأول لهذا المفهوم أشار إليه أرسطو باعتباره" مجموعة سياسية تخضع للقانون "إلا أن هناك شبه إجماع على أن ظهوره الأول بشكله المعاصر، تبلور في مرحلة عصر الأنوار و التي مهدت لقيام الثورة البرجوازية، وعلى رأسها الثورة الفرنسية، حيث ناقش كبار المفكرين أمثال :هوبس، ديد رو، ماندفيل، روسو، هيغل، وأدم سميث مفاهيم جديدة مثل الوطن، الدولة، المجتمع المدني لتبرز مدرستان في القرن 19 وهما المدرسة اللبرالية و المدرسة الماركسية [2].

ومادام أن المفهوم نشأ في الصراع السياسي و الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوروبي فإنه من الطبيعي أن تتباين الآراء حوله، إلا أن هناك نقطة تكاد تكون محل إجماع بين المفكرين الذين أولوا عناية خاصة للمفهوم، وهي النظر إليه من جانب المقارنة بينه وبين الدولة من حيث الدور، فهناك من جعله مقابلا لدور الدولة، وهناك من جعله متلازما مع مفهوم الدولة .و مهما تباينت الآراء فإنه لا يمكن تجاهل دور الدولة في مدى نجاعة المجتمع المدني من حيث تطوره و تدهوره [3].

---

[1]- منصور مرقومة، **المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية** دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الأنماط الانتخابية، في ظل التحول الديمقراطي، جامعة قاصدي مربح، ورقلة، 03-04 نوفمبر 2010، ص. 303.

[2]- كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان**، مذكرة تخرج، جامعة الجزائر، 2005، ص. 7.

[3]- الحبيب الجنحاني، **سيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني و ابعاده الفكرية**، دار الفكر المعاصر، لبنان 2003، ص. 14 .

ومنه وجد مفهوم المجتمع المدني في أساسه الفكري و النظري فيما عرف في أوروبا بنظريات العقد الاجتماعي، و التي بادر بها كل من " تومس هوبز"، " جون لوك "و"جون جاك روسو"، حيث اعتبر المجتمع المدني وفق هذا المنظور أنه حالة انتقال من الحياة الطبيعية إلى الاجتماعية ، و ما ميز هذه النظرة أنها لم تكن تفصل بين المجتمع المدني و الدولة.

ومع تطور المجتمعات البشرية في أوروبا وتعقد البنية الاجتماعية والسياسية ارتقى مفهوم المجتمع المدني وبات مجالا مهما للمفكرين في القرن 19، حيث تبلورت النظرة الماركسية للمجتمع المدني في إطار المجتمع الطبقي وربطت حرية الفرد بشرط التحرر السياسي والاجتماعي، و الاهتمام بالصراع الطبقي ودور الطبقة العاملة في انتصار الثورة في ظل مجتمع اشتراكي منظم يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه بعد القضاء على الدولة البرجوازية وتأسيس الدولة الديمقراطية الشعبية [1].

كما خضعت الماركسية لتطوير جدي على يد الفيلسوف الإيطالي " **انطونيو غرامشي** "الذي درس ظاهرة ا لمجتمع المدني في سياق بحثه عن الوسيلة التي تحقق الثورة الاشتراكية في دولة رأسمالية غربية، وهي ايطالية بالتحديد في النصف الأول من القرن العشرين .

ويقول **غرامشي** في احد النصوص الهامة من" دفاتر السجن "ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقين أساسيين الأول المجتمع السياسي او الدولة والثاني يمكن ان يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة من التنظيمات ويحتوي لمجتمع المدني عند **غرامشي** على العلاقة الثقافية الإيديولوجية ، ويضم النشاط الروحي العقلي.

بعد الإضافة التي قدمها **غرامشي** لم تظهر أية دراسة أخرى عن موضوع المجتمع المدني ،بسبب انتشار الحروب بشكل كبير وخاصة الحرب العالمية الأولى والثانية ،مما لم تتيح الفرصة لطرح مفهوم المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو الدولي، إلى غاية منتصف القرن العشرين أين أعيد طرح هذا المفهوم بنوع من التحديث بعد الانهيارات التي شهدتها أوروبا الشرقية والأنظمة الديكتاتورية في أواخر السبعينات وظهور موجات التحول الديمقراطي ما دعا إلى

[1] - كريم بركات، **المرجع سابق** الذِكْرْ، ص. 8 .

ضرورة وجود المجتمع المدني كمؤشر للديمقراطية .كما يرجع السبب كذلك إلى التحولات السبعينات وظهور موجات التحول الديمقراطي ما دعا إلى ضرورة وجود مجتمع مدني قوي.

يكون ضابط اجتماعي فعال قادر على فرض الرقابة على السلطة الحاكمة و بالتالي أصبح المجتمع المدني في الدول المتقدمة مركز لقيادة السلطة، وتعاظم دوره ليمتد تنظيمه إلى المستوى العالمي [1].

ب/ في الفكر العربي الإسلامي:

قام بعض المؤلفين العرب تقديم دراسات في موضوع المجتمع المدني ،انطلاقا من عهد ما قبل الهجرة ،ثم ظهور الدولة المدينة وما نتج عنها من صيغة إسلامية للمجتمع المدني .

حيث يعتبر بعض الكتاب العرب أن تجربة المجتمع المدني والذي مثلته دولة الرسول صلى الله عليه وسلم واستمرت حتى العهود الإسلامية المتأخر هي تجربة رائدة تسجل للإسلام في هذا الميدان، ومن ملامح هذا المجتمع نجد رضوخ السلطات القضائية للمطلب الجماهيري ، كما كان لتنشئة الأفراد وإعدادهم دينيا و أخلاقيا ومعرفيا نصيب من خلال حلقات الوعظ والإرشاد مما ساهم في تشكيل مجتمع منظم ومنه قيام مؤسسات اجتماعية إسلامية تقوم بأدوار فعالة في إنماء المجتمع[2].

فإذا عدنا إلى علم الاجتماع الإسلامي المستند إلى الحضارة العربية الإسلامية، و انطلاقا من النصوص و الممارسات، للمجتمع المدني حتى وان لم يستعمل كتعبير[3]، فأننا نجد أن مفهوم المجتمع المدني قد استخدم عند الفارابي وابن خلدون، فالأول كتب عن المدينة الفاضلة و السياسة المدنية والثاني كتب عن السياسة المدنية التي يميز بينها وبين السياسة المحكومة بوازع الحاكم المستند إلى شرع كما يميزها عن السياسة بقوله }:وما تسمعه من السياسة المدنية فليس من هذا الباب، و أنما معناه عند الحكماء ما يجب أن يكون عليه كل واحد تعم في نفسه وفي خلفه حتى يستغنوا عن الحكام رأسا[4] .

التصور الخلدوني للمجتمع المدني هو ما يحاول أن يصل إليه الفكر الغربي اليوم بفصل المجتمع المدني عن الدولة حيث استقى ابن خلدون تصوره من الواقع المعيش في القرن الرابع عشر، فقد كانت آنذاك طوائف الحرف و الصناعات و التجار وكان هناك شيخ التجار الذي يعين بإجماع التجار،

---

[1] - فيروز حنيش، **إشكالية المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر**(1989- 2005)، مذكرة تخرج، جامعة الجزائر، 2008، ص. 21.

[2] - نادية خلفة، **مكانة المجتمع المدني في دساتير الجزائر** "دراسة تحليلية قانونية "،مذكرة تخرج ،جامعة باتنة (الجزائر)2005.ص. 70.

[3] - كريم بركات، **المرجع سابق الذِكر**، ص. 10.

[4] - نادية خلفة، **المرجع نفسه**، ص. 73.

ويشترط فيه أن يكون صاحب دين و أخلاق، ثم يوافق القاضي أو السلطان على تعيينه، ويكمن دوره في كونه همزة وصل بين الوالي و القاضي و الطوائف.

كما ظهرت مؤسسات أخرى مثل الحسبة والإفتاء والتعليم ونظام الملل والنقابات في العهد العثماني.إلا أن ما يمكن قوله اليوم حسب رأي الأستاذ الكوثراني أن المجتمع المدني كحالة استقلال أو توازن مع الدولة، موجود بكثافة في العمق التاريخي الإسلامي، وما بقي منه إلا شكل من أشكال التماسك الاجتماعي التقليدي الذي اخترقته علاقات الإنتاج الجديد وأنماط الاستهلاك الحديثة[1] .

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني:

يتمتع المجتمع المدني بعدة خصائص تميزُه عن باقي التنظيمات الأخرى، ورغم تنوع التعريفات إلّا أنها تتوحّد في تلك الخصائص التي حددها عالم السياسة " **صامويل هنتغتون** " الذي حدد بها مدى التطور التي وصلت إليه أي مؤسسة وهي أربعة خصائص[2] كالآتي:

1/. القدرة على التكيف : ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها والقضاء عليها[3] وهناك أنواع للتكيف منها:

2/. التكيف الزمني : ويقصد به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة والاستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار لا المرحلية والموت بعد فترة قصيرة من تأسيسها، أي كلما طال عمر المؤسسة ازدادت درجة مؤسستها.

3/. التكيف الجيلي : يقصد به استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا والاستعداد إلى استبدال القادة، بآخرين بطرق ديمقراطية ازدادت مؤسسيتها.

4/**التكيف الوظيفي** : ويقصد به قدرة المؤسسة على إحداث تغيرات وتعديلات في أنشطتها، ووظائفها قصد التكيف مع الظروف الجديدة مما بعدها أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة [4].

4/. الاستقلالية:

---

[1]- نادية خلفة، **المرجع سابق الذِكْرْ** ، ص. 73.

[2]- جاسم الصغير ،مجتمع مدني :**خصائص وسيمات المجتمع المدني**، تاريخ الاطلاع 2023/6/5الساعة 11:48، متاح على الرابط التالي: .www.ali. thad.comLpaper.php name =article =28249-25k.

[3]- منضمة هاريكار غير الحكومية ،**دورالمجتمع المدني في التنمية الاجتماعية**، مطبعة ازنا داهوك، اذار، 2008،ص. 13. .

[4]- منى هرموش ،**دورتنضيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2009- 2010، ص. 29.

هو ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الأفراد أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر. وفي هذا المجال تُحدد درجات استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدة مؤشرات منها :

أ **ظروف نشأة مؤسسات المجتمع المدني** : وحدود تدخل الدولة في ذلك الأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة[1] .

ب **تمتع - مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلال المالي :** ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل فيمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي، أو على بعض الجهات الأخرى أو تعتمد على التمويل الذّاتي خاصة من طرف أعضائها أو التبرعات أو غيرها [2].

ج - **تمتع مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلال الإداري والتنظيمي :** ويقصد به استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من حيث إدارتها لشؤونها وفق لوائحها وقوانينها الداخلية، بعيدا عن تدخل الدولة، ومن ثم تخفيف إمكانية استتباعهم من قبل السلطة وإخضاعها للسيطرة.[3]

التعقد: يقصد به تعدد المستويات الرئيسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات ترابية و انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من جهة أخرى[4] .

4التجانس:

يكون ذلك بعد وجود نزاعات وصراع داخل المؤسسة تؤثر على مستوى أدائها، فكلما كان حل هذه النزاعات سلميا كلما أدى إلى الوفاق داخل المؤسسة ومنه إحداث التناسق داخل النسق[5] .

المطلب الرابع : مؤسسات المجتمع المدني

بعد تعريف المجتمع المدني وتحديد خصائصه يمكن التطرق إلى مؤسساته فحسب "صامويل هنتغتون" أنَّ تحقيق الإستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية، بتوسيع المساهمة الشعبية في صنع السياسات العامة والقدرة على معالجة الأزمات في المجتمع عبر تحقيق الديمقراطية ، وتتمثل مؤسساته في ما يلي:

---

[1]- أحمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ط 2بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،2011، ص. 34- 35.

[2]- ليندة نصيب ،**المجتمع المدني الو اقع والتحديات** ،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ،العدد 15 ،2006، ص. 167.

[3]- الطاهر بلعيور، **المرجع سابق الذِكْرْ**، ص. 7.

[4]- منظمة هاريكار غير الحكومية، **المرجع سابق الذِكْرْ**، ص. 14.

[5]- أحمد شكر الصبيحي، **المرجع نفسه**، ص. 36.

الأحزاب السياسية:

إنّ اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلا وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم من أعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، كما يرى " **لاري دياموند** " أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاله عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي . وفي ذلك يقول ": إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف مثل التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية[1] .

وبالطبع للحزب السياسي تعريف وشروط معينة لقيامه، فيمكن تعريفه بأنه " : مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام او الاشتراك في السلطة لتحقيق أهداف معينة أو الاشتراك في السلطة تحقيق أهداف معينة " فلم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات الانتخابية ويسعى للوصول إلى السلطة فحسب و إنما أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية والتنشئة والتنمية السياسية [2] .

النقابات المهنية والعمالية:

تعتبر النقابات مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، وذلك عدة اعتبارات منها، موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدماتية، وبالتالي فهي تملك القدرة على إصابة الدولة بالشلل إذا ما قررت القيام بالإضرابات عامة، هذا فضلا عن العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع، كما أن لهذه النقابات بعدها القومي على المستوى الإقليمي، إضافة إلى علاقاتها الخارجية، مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي، مما يمنحها المزيد من القوة والدعم.

ويعرف بعض المفكرين النقابة، انطلاقا من وظيفتها بأنها " : مؤسسة تجمع بين مجوعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالحهم، فهذه النقابات لا تهدف إلى الربح ولا الوصول إلى السلطة، بل

[1]- متروك الفالح، **دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة الجلفة، ص. 16.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، **المدخل الى علم السياسة، الجزائر**: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010، ص. 116.

الدفاع عن مصالحها وتشمل نقابات الأطباء، المهندسين، الصيادلة المحامين، الصحافيين ، والمحامين، والمعلمين ... وغيرها[1].

3-الجمعيات و الاتحادات:

الجمعية أو الرابطة هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة واضحة، وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية ولإنسانية .... وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح اجتماعية معينه مثل الأطفال، الشباب ، كبار السن ، المرأة ، المعوقين، والمرضي، ... وغيرهم، كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبأنشطتها إلى المجتمع ككل، وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.

تؤدي الجمعيات ودورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية" جمعيات النفع العام [2]." وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعني بتنفيذ الخطط والبرامج ألاجتماعية وحماية أموال الجماعة، والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم . إن هذا الدّور الذي اضطلعت به هذه المنظمات، و لاسيما من خلال مشاركتها في النشاطات الاجتماعية المختلقة يدل على ارتباط المثقف بقضايا مجتمعه الأساسية، وهذا ما جعلها أحد أهم مكونات المجتمع المدني التي تعمل من أجل التغير والتقدّم .

4-المنظمات غير الحكومية:

يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص مستقلة عن الدولة ، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، وتسعى للتأثير على السياسة العامة للدولة[3] ، كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما في المجتمع المدني من حيث حريّة التحرك الإجتماعي للأفراد والجماعات، وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية والمشاركة الاجتماعية والسياسية، وحريّة المبادرة وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع، كما تهدف إلى تحقيق اتصال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي والوطني مثل منظمة الصليب الأحمر الدولية، وجمعيات الهلال الأحمر في البلاد الإسلامية ، وتتنوع

---

[1]- سمية أوشن ، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي –دراسة حالة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا لولاية غرداية**، مذكرة ماجستير تخصص في العلوم السياسية،جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009- 2010 ،ص. 46.

[2]- ابراهيم حسنين توفيق ، **النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها** ،بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ،2005، ص. 171.

[3]- سمية أوشن، **المرجع نفسه**، ص.47.

وظائف المنظمات غير الحكومية وأدورها تبعا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ مبادئ الديمقراطية وقواعدها وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار، ومن هذه الوظائف تقديم المعونات الاقتصادية للقطاعات الفقيرة وكذلك وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة والتطوع والتواصل مع المنظمات الدولية

5. **الإعلام المعارض:**

وهو مجموع الوسائل التي تكرس لفئات وأحزاب معارضة لنظام سياسي معين داخل الدولة أو خارجها، وهذا النمط من الملكية يفرض على الإعلاميين تنفيذ سياسة المالك، وغالبا ما يكون له مصلحة في كشف الفساد الذي يقع في المرافق العامة والشخصيات العامة، إمّا لإثبات فشل النظم القائمة، أو لتحقيق مكاسب معينة، أو لتبرير معارضته لهذه النظم، وإثبات أحقيته بالسلطة.

المبحث الثاني :الديمقراطية التشاركية

المطلب الأول :مفهوم الديمقراطية التشاركية

قبل تعريف الديمقراطية التشاركية سيتم التطرق لمدلولها اللغوي والاصطلاحي.

1- المدلول اللغوي للديمقراطية التشاركية .

لا يمكن الحديث عن المصطلح إلا بالرجوع إلى أصله التاريخي حيث يعتبر مصطلح الديمقراطية قديم النشأة ومن أصل يوناني DEMOCRATOS متكون من لفظين:

الأول DEMOS :أي الشعب.

الثاني CRATOS :يعني السلطة.

حكم الشعب هو المدلول السياسي للديمقراطية .

وما ميز الديمقراطية في عهدها اليوناني أنها كانت ديمقراطية أقلية ممتازة يستفيد منها المواطنون الأصليون الأحرار دون باقي إفراد الشعب[1] .

التشاركية :،وهنا تعدد مفهومها اللغوي حسب الزاوية التي ينظر إليها الباحث وباختلاف تخصصه العلمي.

وتم تعريفها بأنها أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن للتأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشأن العام [2].

كما عرفها" **هربت ماكولسي** "بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي[3].

2-المدلول الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية:

تعددت تعاريف الديمقراطية التشاركية حسب الباحثين والمفكرين باختلاف تخصصاتهم العلمية إلا[4]أن هذه التعريفات اجتمعت في قالب واحد باعتبار المواطن هو الحلقة الأساسية في مساهمة صنع واتخاذ القرار ومن هنا يمكن عرض أهم تعريفات الديمقراطية التشاركية.

---

[1]- مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005، ص. 140- 141.

[2]- زكرياء حريزي، **المشاركة السياسية للمراءة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر: رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، 2010. ص. 14.

[3]- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا: دار الكتب العربية، 2007، ص. 87.

تعريف الديمقراطية التشاركية:

ويقصد بها مجموعة الإجراءات، الوسائل، والآليات التي تتيح للمواطن الانخراط بشكل مباشر في تسيير الشؤون العامة، أي مشاركة المواطنين في القرارات التي لها تأثير مباشر على الشأن العام[1].

وبتعريف آخر هي ذلك الإجراء الذي يخول للمواطن المساهمة وبصفة مباشرة في ممارسة صنع واتخاذ القرارات التي من شأنها التأثير على مخرجات النظام ذلك لأن المشاركة كإجراء تعد المحرك الأساسي لتفعيل التنمية[2].

ويعرفها الفيلسوف **الأمريكي جون ديوي** بأنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وصنع السياسات في هذه المؤسسات واتخاذ القرارات والتفاعل معها .

ويرى **الدكتور الجزائري صالح زياتي** بأن الديمقراطية التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطية وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، وبشكل أخر هي أن يكون للمواطنين دور في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث يقوم هذا النوع من المشاركة على التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة.[3]

وعرفها الباحث الجزائري الأمين شريط بأنها شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشأن العام واتخاذ القرارات المتعلقة بهم وهذا ما يعرف بتوسيع السلطة للمواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرارات المناسبة [4].

وفي سياق أخر عرفها الباحث المغربي يحي البواقي بأنها عرض مؤسساتي للمشاركة موجهة للمواطنين يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه عبر مجموعة من الاجراءات العملية [5].

و من خلال هذه التعريفات يمكن القول بأن كلها موجهة لمعنى واحد وهو أهمية مشاركة المواطنين في القرارات التي تهمه من خلال النقاش والحوار وطرح البدائل.

---

[1]- بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في الاصلاحات السياسية** والادارية في ضل الدول المغاربية، عمان: دار حامد لنشر والتوزيع ،2015، ص. 53.

[2]- مبروك جنيدي،**الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الاساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة المفكر**، عدد خاص، 2020، ص. 159.

[3]- باديس بن حدة ،**اليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الادارة المحلية ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10،2017، ص. 286.

[4]- الامين شريط ،**الديمقراطية التشاركية ،الاسس والافاق** ،مجلة الوسيط ،الجزائر ،العدد 06،2008، ص. 25.

[5]- بوحنية قوي ، **المرجع نفسه**، ص. 107.

تعريف الإجرائي:

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها" جملة من الاجراءات والآليات التي تمكن من إشراك المجتمع المدني والمواطن أساسا في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات لصالح الشأن العام"، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ المشاريع المحلية وتقيمها وذلك عبر التفاعل مع السلطات، بهدف توسيع دائرة المشاركة وإعطاء الفرصة للتعبير عن رأيه في القرارات أو المشاريع المحلية.

المطلب الثاني: أهداف و مبادئ الديمقراطية التشاركية

أهداف الديمقراطية التشاركية.

يتمثل الهدف الأساسي من الديمقراطية التشاركية في الأهمية الاقتصادية والثقافية المنتظرة من إشراك المواطن مباشرة في تقديم المقترحات والتشاور في القرارات وصياغة السياسيات العامة خاصة على المستوى المحلي بهدف تحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب المجتمع.

ولتحقيق مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي يمكن استعراض أهم الأهداف فيما يلي:

_تهدف إلى تحسين إدارة الشؤون المحلية انطلاقا من المبدأ القائل الإدارة الأفضل هي إدارة أقرب ولتحقيق فعالية اتخاذ القرارات ومنع النزاعات في الحلول المقترحة.

_ تؤدي الديمقراطية التشاركية الى ترشيد وعقلنه السياسات وعمل الإدارة المحلية من خلال تعديل سياساتها وبرامجها بحيث تجعلها تتخلى عن بعض الإجراءات التقليدية وذلك بسبب مشاركة المواطنين ومتابعتهم للخطوات المنتهجة في سير البرامج.

_السهولة في تنفيذ القرارات واختيار المشاريع التنموية المحلية لأن المواطنين هم من شاركوا في هذه العملية.

_تهدف الديمقراطية التشاركية إلى إعادة الثقة بين السكان أي بين المواطنين والمسؤولين من خلال فتح قنوات الاتصال والحوار المباشر بينهم وإشراكهم في التسيير المحلي.

_تسمح الديمقراطية التشاركية بمساعدة أفراد المجتمع في تحقيق أهدافهم وتزيد من قدرة الفرد على التعامل مع مشاكل المجتمع والوصول إلى حلول توافقية.

_تهدف الديمقراطية التشاركية إلى تعميق مفهوم المواطنة من خلال الشعور بالمسؤولية اتجاه وطنه وتمكينه من مشاركته في فعاليات الحياة السياسية.

وفي هذا السياق تعتبر الديمقراطية التشاركية الإطار الذي يعبر فيه المواطن عن إرادته وتقديم مقترحاته بالإضافة إلى مراقبته ومتابعته وتقيمه للبرامج والمشاريع التنموية المحلية التي نقصد بها خلق

بنية تحتية مرتكزة على المجتمع المحلي وشاملة له، يمكن لها على هذا الأساس أن تتجاوب بأي طريقة لازمة لمواجهة التحديات وللاستفادة من الموارد وخلق تغيير اجتماعي إيجابي[1].

مبادئ الديمقراطية التشاركية.

تقوم الديمقراطية التشاركية على مجموعة من المبادئ الأساسية، منها ما تتشارك فيه مع الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي ومنها ما يشكل ميزة خاصة بها تتمثل في:

- ✓ ضرورة إقامة دولة تؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الإنسان.
- ✓ ضرورة تطوير وبناء دولة الحق والقانون التي تجعل الإنسان وحاجاته الأساسية هي غاية الحكم والعدالة.
- ✓ تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة.
- ✓ العمل بمبدأ جعل المسائلة القانونية والمؤسساتية مرتبطة بالأساس بتقييم السلطة التنفيذية و الهيئات التي تسند إليها اتخاذ القرارات المحلية بما يخدم حاجيات وانشغالات المواطنين.
- ✓ جعل المجتمع المدني حلقة الاتصال الأولى بين المواطنين والنظام السياسي.

وهناك من يحصر المبادئ العامة للديمقراطية التشاركية في المبادئ التالية:

- ✓ الحق في التعبير وحرية الرأي والوصول إلى المعلومة.
- ✓ تطبيق مبدأ المشاركة الشاملة لجميع فئات المجتمع دون إقصاء.
- ✓ تقنين أدوات وآليات المشاركة لإرساء مقاربة تشاركية تفاعلية مع جميع الفئات المشاركة.
- ✓ ضمان مشاركة فعالة وحقيقية في كامل مراحل صنع القرار بدية من مرحلة الإنجاز وصولا إلى التنفيذ(تحديد الحاجيات، التخطيط، التنفيذ، التقييم.)
- ✓ نشر ثقافة وقيم المواطنة وما تتضمنه من واجبات وحقوق إزاء الدولة وإزاء المجتمع.
- ✓ ضرورة اعتماد آليات لتقيم مدى نجاح المقاربة التشاركية على المستوى المحلي بهدف تطويرها من خلال الاعتماد على مؤشرات ومقاييس التقييم الكمي والكيفي[2].

ومن خلال عرض هذه المبادئ تكون الديمقراطية التشاركية قد وضعت نموذجا للعمل التشاركي وتنطلق من عمل مكمل لديمقراطية النيابية أو التمثيلية وهي شكل من أشكال الديمقراطية والنظرية

[1]- عبد المجيد برابح، **الديمقراطية التشاركية**، مجلة القانون، الجزائر، العدد 1، افريل 2011، ص. 105.

[2]- محمد سمير عياد ،**الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الانسان** ،مجلة اكاديميا ،الجزائر : العدد 02، 2014، ص. 61.

المدنية وفيها يختار الناخبون على نحو حر وسري في انتخابات التعددية أي ممثلون ينوبون عنهم، ولكن ليسوا وكلاء لهم أو بمعنى آخر ليس كما يتم توجيههم ولكن يمتلكون صلاحيات وتكفي لتقديم مبادرات في حالة حدوث تغييرات، نضرا للعجز الذي أصبحت تتسم به جميع المجلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث :خصائص الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية و اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بهم، أو هي توسيع ممارسة السلطة نسبيا إلى المواطنين بإقحامهم وإشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك.

المشاركة في بناء المناقشات المفتوحة لمعالجة القرارات على مستوى النطاق المحلي عبر استعراض جملة من المقترحات البناءة من خلال التنظيم الديمقراطي والاستشاري .و المقاربة التشاركية هي منهجية عمل مرتبطة بتدبير الشأن العام المحلي و مسلسل تواصلي يمكن الأفراد والأطراف المعنية في التعبير عن احتياجاتهم و تحديد أهدافهم وإقرار التزاماتهم ومسؤولياتهم، ويؤدي إلى اتخاذ قرارات مشتركة تجسد اراء وتطلعات الأطراف المعنية، كما أنها تعتبر وسيلة لتمكين المواطنين من التحمل المباشر لمسؤولية مصالحهم و ممارسة رقابة دائمة على ممثليهم المنتخبين.

- الديمقراطية التشاركية فهي مكملة للديمقراطية التمثيلية من جهة وتساهم في دمج المواطن وتعزيز دوره في الحياة السياسية من جهة أخرى.

.تقوم الديمقراطية التشاركية بإتاحة تعاون النخب السياسية فيما بينها ، فالنخب التي تتصارع و تتباعد في التصويت العادي في الديمقراطية غير التشاركية يمكنها عن طريق التشارك أن تتعاون وتتضافر جهودها من خلال الديمقراطية التشاركية[1] .

- تعتبر الديمقراطية التشاركية هي طريقة لصيانة النظام، لأن الكل سيشعر أنه جزء من النظام ومن ثم يبذل مجهودات خاصة لصيانة هذا التشارك، الذي يرى فيه الجميع ضمانة لتحقيق المصالح المشتركة.

[1]- أمير سراج، **الديمقراطية التشاركية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2019/2018، ص. 25.

. الديمقراطية التشاركية هي شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي يتأسس على تقوية مشاركة السكان في إتخاذ القرار السياسي أي عندما يتم استدعاء الأفراد للقيام باستشارات كبرى تهم مشاريع محلية أو قرارات عمومية تعنيهم بشكل مباشر ، مع التحمل الجماعي للمسؤولية المترتبة عن ذلك، كما أنها تعزز دور المواطن في ممارسة كفاءته الذاتية في مجتمعه المحلي [1].

. احترام الشرعية، فالشرعية القائمة من خلال التشارك لا يشعر أي طرف فيها بالإقصاء أو التهميش و لكن الجميع يرى فيها مجهوداته الخاصة دوره في البناء المجتمعي.

.الفعالية فبدونها لا يمكن لأي نظام أو مشروع أن ينجح، فالفعالية مظهر بل شرط لكل عمل يراد له تحقيق أهدافه، فهي عنصر قوي من عناصر الحكم الديمقراطي .وتتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من أسفل أي أنها تسعى لأن يشارك المواطن في صناعة القرار ويؤثر به مباشرة.

- تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر و النشط بين المواطنين ونوابهم ، وبين المواطنين ومشكلاتهم والسعي وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا.

.تلعب المجالس المنتخبة دورا بارزا في آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية[2].

المطلب الرابع :متطلبات ومعيقات الديمقراطية التشاركية

متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية:

يتطلب تحقيق الديمقراطية التشاركية توفر مجموعة من المتطلبات التي تساعد على أن يستوي البناء الديمقراطي التشاركي، ويمكننا أن نشير إلى هذه المتطلبات ونذكرها كالآتي[3] :

أ - تأكيد سيادة الشعب وسلطته:

وهذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة يسير وينظم شكل الحياة السياسية وبناء المؤسسات السياسية للدولة ككل، وجل ما يتعلق بنظام الحكم مسؤولية الشعب وذلك ما يستلزم إشراكه في صناعة القرار بالتقليل من حصر السلطة في يد طبقة معينة ونظرا لتعذر قيام الشعب بمهام الحكم والتسيير.

---

[1]- محمد بن شريف، **العمل الجمعوي و آفاق الديمقراطية التشاركية** تم تصفح الموقع في 12- 5 - 2023، على الساعة: 22:15.

[2]- شيراز حرز الله، **خصائص الديمقراطية**، في: wwwarabsfordemocracyorgLdemocracy20-20 ، بتاريخ 15/ 2023/4 على الساعة : 10:30.

[3]- صحراوي عيسى، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان: " **تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية**"، جامعة الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، بتاريخ: 2022/2021.

حتمية قيام الديمقراطية التشاركية كآلية تضمن الشرعية وبالتالي فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلين المواطنين وهي رهن إرادتهم كما لهم الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية.

ب - التعدد التنظيمي المفتوح:

بما أن التركيبة البشرية لمعظم المجتمعات تختلف وتتنوع ما يقرر لنا عدة اتجاهات وتيارات فكرية و إيديولوجية داخل المجتمع الواحد، ومنه ضرورة حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، وهي آلية متعلقة بالأحزاب السياسية، وتعتبر واسطة بين الحاكم والمحكوم، وتحد من احتكار السلطة من طرف فئة معينة، وذلك ما يضمن إشراك كافة فئات المجتمع في الحياة السياسية.

ج - تعميق مفهوم المواطنة:

وهو مؤشر مهم، فالمواطنة هي شعور دائم ولصيق بالفرد ويجعله ملتزما بالمسؤولية اتجاه الغير الذي يقاسمه العيش على أرض واحدة، فهي الوطن الذي يوفر له مساحة من الحرية و الإبداع في جو مملوء بالأمان والاستقرار والنظام وبالتالي ينمو لدى هذا الفرد شعور يدفعه إلى الاجتهاد والعمل على سلامة هذا الوطن واستقراره ووحدته واندماجه كما أنها تمكن الفرد من الحصول على قدرات مادية ومعنوية تؤهل للمشاركة في إنجاز مهام المواطنة كالمشاركة في الحياة السياسية.

د - تحقيق العدالة الاجتماعية:

التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية والديمقراطية التشاركية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو، وهذا عكس ما يحدث في الدول التسلطية، التي تتميز بانعدام العدالة التوزيعية لأنها تستبعد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات، لذا فالطبقات المحرومة سياسيا هي كذلك محرومة اقتصاديا، ومع انتشار الحرمان واتساع دائرة الفقر ، لا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ذلك أن المساواة والعدالة الاجتماعية تعدان مطلبين أساسيين من متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية.

هـ - التداول السلمي على السلطة:

والذي يعني أن الوصول إلى السلطة أو التنحي عنها رهن بإرادة المحكومين، وهي بالتالي ترفض نظرية احتكار الحكم من قبل الحزب الواحد أو الفرد الواحد، كما تمنع استخدام القوة العسكرية

للاستيلاء على السلطة إلا ما كان دفاعا عن النفس، والإيمان بحق المجتمع المدني في اختيار حاكميه على مستوى السلطة التنفيذية أو اختيار ممثله على مستوى السلطة التشريعية

وفي الأخير فإن هذه المجموعة من المتطلبات وان كانت تدل فيما هو متعارف عليه عن احتمال توافر بناء ديمقراطية تشاركيه ترسخ القواعد في هذا المجتمع أو ذاك، فإنها ليست ثابتة أن قيام الديمقراطية التشاركية وفق أسس وقواعد أخرى وارد في كل المجتمعات، وان ظلت الديمقراطية التشاركية على الرغم من ذلك مرغوبا فيه وغاية مأمولة، وخاصة بالنسبة للدول العربية التي لا مفر من انتقالها من عالم الاستبداد إلى عالم الديمقراطية والحرية.

2 -تحديات ومعيقات بناء الديمقراطية التشاركية:

رغم وجود القواعد القانونية المؤسسة للديمقراطية التشاركية إلا أنها ستظل هناك مجموعة من المعيقات والتحديات التي قد تحول دون تفعيلها وإعطائها القيمة التي تنتظر منها، ويمكن إجمال هذه المعيقات والتحديات فيما يلي[1] :

- غياب الإرادة السياسية الحقيقية.
- هيمنة الصفوة واستبعاد الفئات المهشمة نتيجة لسيطرة النخب السياسية.
- ظهور توترات مثل الاحتجاجات للمواطنين احتجاجا ضد المجالس المنتخبة ومنه غياب السلام والاستقرار
- صنع توجهات سلبية على أساس أن المشاركة مضيعة للوقت ووضع حواجز وتباعد بين الحكام والمحكومين.
- وجود قيود قانونية وسياسية في بعض الأحيان نتيجة لضعف البنية السياسية للدولة النامية.
- سيطرة التخوف بين شركاء التنمية على المستوى المحلي (المدينة، القرية والمدينة الصغيرة).
- ضعف التواصل بين الفاعلين في التنمية : جمعيات، مجالس منتخبة.
- خلق الديمقراطية التشاركية ما لا نهاية من الأقطاب مما يحولها أحيانا إلى صيغة تنتج عدم القدرة على اتخاذ القرار.

[1]- وديع بن عيسى ،**معوقات الديمقراطية** ،متحصل عليه من موقع .www. ، orjLdemocracy/arabsfordemocracy في 2023/4/6 على الساعة: 11:49.

- تعدد الأقطاب قد ينتج عنه صراع متواصل حول السلطة ،والذي قد يكتسي صبغة مصالح شخصية أو فئوية [1].

- التعامل المناسباتي في إشراك الجمعيات في الشأن المحلي سواء على مستوى خطابات الدولة عامة أو خطابات رؤساء الجماعات المحلية خاصة التي نقصد بها الجماعات الإقليمية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة، كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز القطاع الخاص عن تلبيتها لقلة مردوديتها أو طول آجالها من هذا المنظور فالجماعات المحلية هي تعبير جغرافي محدد إقليميا[2].

[1]- ambermont e**xpandin**g par**ticip**atory d**emocr**acy Koptained from the website http Mwwwciviced org Kis 6-4-2023 pp 11: 55.

[2]- نصر الدين بن شعيب، الجماعات المحلية، مجلة التنمية المحلية في الجزائر، العدد 10، 2012، ص. 161.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من خلال دراسة الفصل الأول إن المجتمع المدني يعبر عن سلسلة من التطلعات السياسية والأخلاقية والفكرية والاجتماعية للباحثين عن حياة اجتماعية مدنية أفضل وشرط أساسي من شروط تحقيق ديمقراطية صحية سليمة ،بالإضافة إلى إن الديمقراطية التشاركية جاءت كشكل جديد للممارسة الفعلية للديمقراطية من خلال بعث نسق جديد ومفتوح حيث تقوم الديمقراطية التشاركية على تعزيز مشاركة المواطن وإعطائه فرصة لطرح البدائل فيما يخص القرارات التي لها علاقة مباشرة بمطالبة ومشاكله ، قد تم التطرق في هذا الفصل إلى تعريف المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية ودراسة أهم الأطر المرتبطة بهم ،وبما أن المجتمع المدني من حيث المبدأ هو نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده، من جهة ،وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى وبما أن الديمقراطية التشاركية تسعى إلى ترقية دور الإفراد في المجتمع وإشراكهم في النظام السياسي وهذا من خلال العمل على ترقية المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، تم التوصل في نهاية الفصل الأول إلى جملة من النتائج نذكر أهمها :

1- أن المجتمع المدني يمثل جهة فاعلة أساسية في التنمية

2- أن الديمقراطية التشاركية كمشروع لن تتجسد إلا إذا قامت على دعائم ومبادئ تهدف إلى مشاركة ومساهمة المواطن المحلي في صنع القرارات المحلية.

3- تمثل الديمقراطية التشاركية أسلوبا حديثا فرضته مجموعة من العوامل المرتبطة أساسا بالتنمية المحلية.

الفصل الثاني:

إسهامات المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني:

أصبح المجتمع المدني بمختلف مؤسساته أحد أهم آليات التنمية بصفة عامة، وأصبح يعول عليه كأحد أهم الفواعل في تحقيق الطموحات التنموية، ومن بينها الديمقراطية التشاركية، فالبنظر إلى ما يحمله المجتمع المدني من قيم وإلى أهمية الأدوار التي يطلع بها والقدرات التي يحوزها، وعليه أصبح المجتمع المدني حضوره ضروريا ومشاركته أساسية لتحقيق أهداف الديمقراطية التشاركية.

ومن هنا يمكن الاعتراف بمؤسسات المجتمع المدني التي لها علاقة كبيرة وتأثير في الديمقراطية التشاركية، وهي الأحزاب السياسية وبعض التنظيمات المدنية كفاعل مهم وكأطر للتعبير عن آراء المواطنين ومصالحهم، ومساهمتهم في عملية التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي وتدعيم الديمقراطية.

وعليه فإننا سوف نبحث في هذا الفصل عن مساهمة أهم مؤسسات المجتمع المدني في عملية الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وانطلاقا مما سيق فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: بنية المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الثاني: المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الديمقراطية التشاركية

المبحث الأول: بنية المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة و تطور المجتمع المدني في الجزائر.

توجد في كل بلد تيارات وتنظيمات متعددة ومتنوعة، والمعروف أن التاريخ الجزائري شهد عدة تنظيمات اجتماعية طوعية تعد من مؤسسات المجتمع المدني، وعليه فإن جذور المجتمع المدني في الجزائر وبداية تشكيل هياكله يعود تاريخها إلى الفترة الاستعمارية وحتى قبلها، وقد لعبت بعض تنظيمات المجتمع المدني دورا مهما في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري وتحصينه ضد الغزو الثقافي والتسميم السياسي الفرنسي، وهذه التنظيمات هي عبارة عن حركات كان يغلب عليها الطابع الديني ، ومن بين هذه الطرق نجد :الطرق الصوفية (كالطريقة القادرية والطريقة السنوية)، هذا من جهة كما عرفت الجزائر الإعلام المكتوب، وكان ذلك في بداية الاحتلال الفرنسي مثل (جريدة بريد الجزائر وجريدة المرشد الجزائري)، وصحف جمعية علماء المسلمين مثل(المنقذ، الشهاب، البصائر.) واجهت تلك التنظيمات الاجتماعية صعوبات كبيرة نتيجة الوضع الاستعماري الفرنسي، حيث كانت هذه المنظمات كمؤسسات دينية لها مكانة قبل ظهور الحركات الإصلاحية بزعامة جمعية علماء المسلمين، كما نجد أيضا ثلاث تيارات كبرى التي ظهرت في الفترة الاستعمارية[1] ، وتتمثل في ما يلي:

1- **التيار الثوري السياسي** :من أبرز شخصياته الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، وبعد فشل حركة الأمير سنة 1925م ونفيه من الجزائر أين كانت ظروف المهاجرين أقل قسوة منها في الجزائر المستعمرة، وخلالها قام هاجروا المغرب العربي بلم شملهم وتنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم، فكانت الجمعية الدينية التي تأسست في 1925م تحت اسم الأخوة الإسلامية والتي شكلت البذرة الأولى لحزب نجم شمال افريقيا الذي دعا إليه الأمير خالد.

كانت مطالب هذا الحزب في بدايتها مطالب إصلاحية لكن بعد سنة تحولت مطالبها إصلاحية سياسية حيث اقر مبدأ الاستقلال الوطني ومبدأ إقرار الثورة فكري ومبدأ وحدة الشمال الإفريقي استراتيجيا[2] ، ولما شكل خطورة على الحكومة الفرنسية أدّ ى إلى محاربته وإصدار حكم قضائي يأمر بحضله يوم 21 نوفمبر 1929 ،واضطر الحزب لممارسة نضاله سريا لغاية 1933، عندما تمّ إعادة تأسيس الحزب تحت

[1]- نادية خلفة، **المرجع سابق الذِكْرْ**، ص. 100.

[2]- **المرجع** نفسه، ص. 102.

اسم جديد وهو "نجم شمال إفريقيا الجديد "وفي المؤتمر العام الذي أنعقد يوم 1933 بفرنسا اتفق أعضاء الحزب على وضع برنامج شامل للحزب[1] تضمن مايلي:

- مطالبة فرنسا الاعتراف بالحريات الأساسية، والاعتراف بحق الجزائريين في الحصول على جميع الوظائف، وتضمن كذلك التعليم الإجباري باللغة العربية، وإنشاء حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بتشكيل برلمان انتقالي، وبقي يناضل في عمله في الخفاء حتى انتقل إلى الجزائر وتغير اسمه إلى" حزب الشعب الجزائري "،وبالتالي هذا التيار الثوري السياسي شكل أحد قوى وعناصر المجتمع المدني في الجزائر أثناء الاستعمار[2].

2-التيار الديني الإصلاحي :عندما احتفلت فرنسا عام 1930 بمرور قرن على احتلالها للجزائر أنتج تظافر جهود المصلحين الجزائريين ليلتقي في أعقاب هذا الاحتفال على منبر المؤتمر التأسيسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكان ذلك في الخامس من شهر ماي سنة 1931 برئاسة عبد الحميد بن باديس [3] ، وكان الهدف من هذه الجمعية هو توحيد الآراء وتجميع الشعب حول غاية واحدة هي تكوين الإنسان الجزائري تكوينا عربيا إسلاميا و تهيئته للثورة على المستعمر واسترجاع الاستقلال ، كما عملت الجمعية على تثبيت الهوية العربية الإسلامية و جعلتها من أولى مطالبها كي تنمي الوازع لمعنوي وتقوي الإحساس الذّاتي وانطلقت في مشروعها النهضوي تعمل على غرس العقيدة في نفوس الجزائريين[4]، واستمرت مجهوداتها حتى اندلاع الثورة ولغاية تحرير، وهكذا شكل هذا التيار أحد أهم عناصر المجتمع المدني في الفترة الاستعمارية وامتدّ إلى مرحلة متقدمة من تاريخ الجزائر المستقلة.

3-التيار السياسي الإصلاحي : ظهر في مطلع القرن العشرين بأسماء عديدة" الشبان الجزائريون "المتطورون" "جماعة النخبة"، ولعل المطالب السياسية لهذه الجماعة والمتمثلة في دمج المجتمع الجزائري في كيان الدولة المستعمرة كمرحلة أولية تمّ العمل على تحقيق الاستقلال فيما بعد وكمرحلة نهائية، وطالبت هذه الجماعة بالمساواة بين المجموعتين الأوروبية والجزائرية في الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية[5] ، ومثل هذا التيار السياسي الإصلاحي المطالب بالاندماج" فرحات عباس "الذي اعتبر من

---

[1]- عمار بوحوش ،**التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**، ط1، بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1997،ص. 190.

[2]- نادية خلفة، **المرجع سابق الذِكْرْ**، ص. 58.

[3]- حدة بولافة، **و اقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 /2011، ص. 57.

[4]- عمار بوحوش، **المرجع نفسه**، ص. 262.

[5]- نادية خلفة، **المرجع نفسه**، ص. 104.

الشخصيات السياسية التي تتّصف بالاعتدال وعدم استعمال العنف للتخلص من القوانين الفرنسية[1] ، إلا أن هذا التيّار عرف عدم التماسك والانسجام على مبادئ مشتركة.

وعليه يمكن القول بخصوص ملامح المجتمع المدني في الجزائر المستعمرة فإنه يصعب الحديث عن مجتمع مدني حقيقي وفعّال خلال تلك الفترة الحاسمة في تاريخ الجزائر المستعمرة، ونضرا للعلاقة العدائية التي سادت بين الدولة الاستعمارية والمجتمع المدني البسيط، هذا المستعمر الذي عمل على تفكيك جميع البني التقليدية وقضا على مختلف النخب الجزائرية، لكن وأمام هذا التفتيت الاستعماري فإنه يجوز لنا تاريخيا التحدّ ث عن بدايات جنينية وإرهاصات أولية عن مجتمع مدني جزائري[2] .

عرفت الجزائر نشاط و تنظيمات المجتمع المدني مند الاحتلال الفرنسي أي بعد الحرب العالمية الأولى وكان ذلك مع صدور القانون الفرنسي الصادر بتاريخ 19 جويلية 1919 حيث سمح للمواطنين بتأسيس جمعيات هذا ما مكن الجزائريين من إنشاء جمعيات خاصة بهم تراوحت بين جمعيات موسيقية وأخرى دينية، ورياضية، وجمعيات للدفاع عن الهوية العربية الإسلامية للجزائر ومنها على سبيل المثال "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أنشئت في 15 ماي 1931 ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن عن احتلال الجزائر- كما ذكرنا سابقا ،وهذه الجمعية ناضلت و نهضت بالدفاع عن مقومات الحضارية للأمة الجزائرية [3].

عقب الاستقلال استقرت فلسفة السلطة السياسية على فكرة إقامة دولة قوية ومستقرة ، لذلك قامت بالاعتماد على التسيير المركزي، الذي أدّ ى بدوره إلى انسحاب المجتمع المدني و انتكاسته، وما عمق هذه الانتكاسة هو إخضاع الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة، تتمثل الأولى في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، والثانية على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في إطارا اتحادات مهنية واجتماعية يخضع تأطيرها لحزب جبهة التحرير الوطني(الاتحاد العام للعمال للجزائريين ، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ...وغيرها[4])، وكان هذا الفعل قد صدر نتيجة لتصورات من طرف الأجهزة التنفيذية للدولة أنداك والتي كانت ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية يجب تدمج

[1]- حدة بولافة، **المرجع سابق الذِكْرْ**، ص. 60.

[2]- نادية خلفة، المرجع سابق الذكر، ص. 104.

[3]- عبد الله كبار، **المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة** – دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا لولاية غرداية ،مذكرة ماجستير تخصص في العلوم الانسانية ،جامعة الجزائر :كلية العلوم الانسانية ،قسم العلوم الإنسانية، 2005/2004.

[4]- يحي وناس، **المجتمع وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنضمات غير الحكومية والنقابات**، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004، ص. 20.

في طبيعة النظام السياسي المتبع أي نظام الحزب الواحد وهو صاحب القيادة، وتمثل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب.[1]

كل هذا التضييق على الحركة الجمعوية والمجتمع المدني أدى بوزارة الداخلية إلى إصدار تعليمة وزارية بتاريخ 1964 ، تطلب فيها الإدارة القيام بإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها ، وبفعل هذه الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات .

يلاحظ في هذه الفترة صدور مراسيم لتنظيم العمل الجمعوي، ويتمثل الأول في المرسوم رقم 71 -79 المتعلق بقانون الجمعيات وهو أ ول قانون جزائري بعد الاستقلال، غير أنه أعتبر من قبل الناشطين في الحركة الجمعوية كقانون لتضييق حرية الجمعيات وتشديد الإجراءات البيروقراطية ومراقبة الدولة لها.

أما المرسوم الثاني رقم 15-87 المتعلق بالجمعيات، أعتبر هذا القانون مشابها لسابقه، وكرس سيطرة وإشراف الإدارة على حرية إنشاء الجمعيات ومراقبة نشاطها وإنهائها[2]

أدّ ت إلى أحداث 5 أكتوبر 1999 وبعد انتهائها تعهدت السلطة باعتماد دستور جديد يكفل الحريات النقابية والحزبية وحق تكوين الجمعيات، فبصدور قانون الجمعيات سنة1991، شهدت الجزائر أ ول تجربة اجتماعية جمعوية علنية معترف بها وهي فترة يمكن تسميتها بفترة ولادة المجتمع المدني الجزائري الحديث[3] ، حيث ظهرت منظمات المجتمع المدني بشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتدّ ة ما بين أحداث أكتوبر 1988و1995، حيث لم يعرف مفهوم المجتمع المدني هذا الشيوع إلا خلال هذه الفترة، وبرزت معالم التغيير في تصور وظيفة المجتمع المدني، فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور فبراير 1989 وما تضمنته من الاعتراف بالتعدّ دية الحزبية، وتشجيع المشاركة السياسية[4] ، تم تسجيل حوالي 25 ألف منظمة واتحاد ورابطة وجمعية خلال هذه الفترة ،حيث يربط الباحثون ظهور المجتمع المدني في الجزائر بهذه الأحداث وما تبعها من تغيرات سياسية وقانونية.

هذه التغيرات السياسية والقانونية ساهمت بصورة فعالة في إرساء أساس دستوري لاشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور1989 وتعديلات 1996[5]، إذ كرست المادة 43 من

---

[1]- عبد الله كيار ،**المرجع سابق الذِكْرْ**، ص. 78.

[2]- المرجع نفسه، ص. 79.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 80.

[4]- مشري مرسي ،**التحولات السياسية واشكاليات التنمية في الجزائرو اقع وتحديات "المجتمع المدني في الجزائر دراسة في الية التفعيل**، ملتقى ،جامعة الشلف الجزائر :كلية العلوم القانونية والادارية ،20 اوت 2008، ص. 10.

[5]- منى هرموش ،**المرجع سابق الذِكْرْ**، ص. 101.

دستور 1996 صراحة الحق الدستوري في إنشاء الجمعيات، إذ نصت على أن "الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط و اجراءات إنشاء الجمعيات ونصت المادة 41 منه على أن حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن ، كما صاحب الاعتراف الدستوري بحق إنشاء الجمعيات والإقرار بدور المجتمع المدني، صدور قانون الجمعيات أحدث تحولا جذريا في حرية إنشاء الجمعيات وعدم إخضاعها للإدارة سواء في إنشائها أو حلها[1].

المطلب الثاني :مؤسسات المجتمع المدني الجزائري

تعددت تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية حيث يشير"**علي الكنز** "أن الجزائر قامت أكثر 25 ألف منظمة او اتحاد ورابطة وجمعية غير حكومية بعد أحداث أكتوبر 1988[2]، عليه سوف نذكر أهم وبعض التنظيمات المكونة للمجتمع المدني في الجزائر :

أولا : الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية في الجزائر يمكن تصنيفها إلى عدّة تيارات أهمها، **"تيار وطني وتيار إسلامي وتيار علماني**، وسوف نذكر أهمها:

1/- التيار الوطني :ويشمل حزبين مهمين هما:حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطية

أ- **حزب جبهة التحرير الوطني : (FLN)** تمّ إنشاء جبهة التحرير الوطني بشكل مباشر في ظل تصاعد أزمة انتصار الحريات الديمقراطية ومحاولة إيجاد الحلول، ثمّ إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل 23 مارس 1954[3]، فهي لجنة داخل الحزب هدفها الأساسي هو التوفيق بين التيارين المتصارعين لتحقيق وحدة الحزب[4] ، مارست جبهة التحرير الوطني الحكم مند الاستقلال، ولعبت دور رئيسا تعبويا مانعا لظهور أي قوى سياسية منافسة، إلى غاية أحداث أكتوبر 1989 التي هزت كيانه، ويرجع هذا الدور لكونها القوة السياسية الوحيدة التي انبثقت منها جميع فئات الشعب الجزائر وقد استمرت في ممارستها للسلطة استنادا إلى الشرعية التاريخية الثورية[5] .

بهذا فإن حزب جبهة التحرير الوطني كان حزب النظام في الأحادية وحتى بعد التعدّدية السياسية.

---

[1]- يحي وناس، **المرجع سابق الذِكْرْ**، ص. 22.

[2]- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998،ص. 266.

[3]- الامين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية -1919-1962**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1998، ص. 82.

[4] -mohamed **djeraba Kla proclamation du premier novembere** 1954 ALGER 1999, p. 157.

[5] - خميس حزام والي، **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية في اشارة الى تجربة** الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العربية، 2004، ص. 189.

ب- **حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND)** : وهو من الأحزاب الحديثة الذي تأسس سنة 1997، كواجهة سياسية للسلطة الرسمية تراء سه بداية" عبد القادر بن صالح "والذي تحول إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تشريعات ،راهن فيه على الاستقرار ، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية[1]

2/- التيار الإسلامي :ويضم عدة أحزا أهمها :حركة مجتمع السلم(حمس)وحركة النهضة .

أ/- حركة مجتمع السلم(حمس) : نتجت عن تحول جمعية الإصلاح والإرشاد وأصبحت معتمدة كحزب سياسي سنة 1991 ، ويسعى هذا الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية بالاعتماد على معايير الموضوعية والواقعية، واستفادت من أخطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحيث تحولت من فلسفة المعارضة المحضة إلى المشاركة المحتشمة في الحياة السياسية.

ب/- حركة النهضة الإسلامية : تم اعتمادها رسميا في ديسمبر1991 **برئاسة عبد الله جاب الله، تعد من** الأحزاب المعارضة لإلغاء تشريعات 4 ديسمبر 1991[2] ، تغير اسم الحزب الى حركة الإصلاح وتعرضت إلى مضايقات من قبل النظام نتيجة التخوف من نشاطها الكثيف مما أدى إلى انفصال زعيمها مع مؤيديه لتنشئ حركة الإصلاح الوطني وهذا الانفصال أدى إلى تراجع كبير للحركة[3] .

3/- التيار العلماني :ويشمل كل من جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال و حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية .

أ/- جبهة القوى الاشتراكية (FFS): تأسست سنة 1963 بزعامة **حسين ايت احمد** وكانت ناشطة في الخارج إلى غاية 1989 حينها أصبحت حزبا شرعيا لا يزال في المعارضة

ب/- حزب العمال : حزب يساري تأسس عام 1990 برئاسة لويزة حنون يتمسك بمبادئه المتمثلة في الدفاع عن العمال من خلال مقاطعة الانتخابات الرئاسية سنة 1995 و1999

ج/- حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RSD): يرجع تأسيسه إلى الحركة البربرية سنة 1989 ثم اعتماده قانونيا في 16 سبتمبر 1989 ،يترأسه سعد سعدي الذي رفض الاتجاه الإسلامي على المستوى الوطني ويدعو إلى إقامة تيار عصري متفتح على الثقافة الغربية[4]

---

[1]- ابتسام قرقاح، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسية العامة في الجزائر (1989- 2009)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2011- 2010)، ص. 64.

[2]- رابح كمال لعروسي ،**المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر الجزائر**: دار قرطبة، 2007، ص. 55.

[3]- عبد الرحمن برقوق ،**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر** ،ورقلة بحث قدمت في كراسات الملتقى الوطني الاول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ،بسكرة: ديسمبر 2005، ص. 102.

[4]- ابتسام قرقاح ،**المرجع نفسه**، ص. 68.

ثانيا- التنظيمات النقابية :عرفت الجزائر هذا النوع من التنظيم منذ الفترة الاستعمارية ومن أبرزها:

1-الاتحاد العام للعمال الجزائريين :والذي تأسس بصفة مستقلة عن النقابات الفرنسية في فيفري1954 ويعد أ ول نقابة رئيسية في البلاد، ويضم الاتحاد عدّ ة قطاعات مهنية وطنية من بينها قطاع المالية، السياحة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الصحة والتعليم... وغيره[1] ، كما تميزت الساحة النقابية بوجود حولي 29 منظمة نقابية مع نهاية 1989 وبداية 1990 التي أسقطت الاحتكار النقابي" لاتّحاد العمال الجزائريين [2]" وتمثل هذه النقابات في مايلي:

2-**المنظمات المهنية** : وسميت كذلك لشمولها على أعضاء ينتمون إلى نفس المهنة ومنها:

- كونفيديرالية وإطارات المالية والمحاسبة، والتي تأسست في 25 جوان 1989 ، ونقابة الصحافيين التي تسعى منذ تأسيسها إلى حمل الحكومة على تخليص الصحافة من القانون الذي كبلها والصادر سنة1990، وتعمل على إلغاء عقوبة السجن ضد الصحفيين. إضافة إلى هذه النقابات أو التنظيمات المهنية نجد، نقابة المحامين والأطباء والقضاء والمهندسين و الطيارين، او اتحادات أرباب العمل، وتعبر هذه النقابات أنشط التنظيمات في الجزائر .

3- **النقابات المستقلة** : وتتألّف من مجموعة من النقابات من بينها:

- النقابة الوطنية لمستخدمي الوظيف العمومي(سناباب) وهي نقابة وطنية مستقلة تأسّست في22 أوت 1990، ومن مهامها الرئيسية الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية لعمال الوظيف العمومي، وقد برزت من خلال الإضرابات التي نضمها عمال الوظيف العمومي رافضين القانون الجديد بما فيه شبكة الأجور الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2008

-**الإتحاد الوطني للمزارعين الجزائرينUNPA** : استقل عن جبهة التحرير الوطني عام 1988. المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الذي تأسس في 17افريل 2003 وجاء للدفاع عن المصالح المادية والمهنية لأستاذة التعليم الثانوي والتقني[3].

-**المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي** :الذي تأسس في 1992 ظل يدافع عن حقوق أساتذة التعليم العالي ومن أهم مطالبه القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وترقية البحث العلمي[4] .

---

[1]- محمد الصالح بوعافية ،**الحركات الاجتماعية في الجزائر (محاضرات قدمت لطلبة السنة الثانية ماسترعلوم السياسية**)جامعة قاصدي مرباح ورقلة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014-2015، ص. 19.

[2]- ابتسام قرقاح ،**المرجع سابق الذِكْر**، ص. 68.

[3]- **محمد الصالح بوعافية، المرجع نفسه**، ص ص. 21 ،22.

[4]- **محمد الصالح بوعافية، المرجع نفسه**، ص ص. 21 ،22.

ثالثا /الجمعيات المدنية : وتضمنت الجمعيات المدنية مايلي:

1- **المنظمات النسوية** :لقد أدّ ت أحداث أكتوبر، إلى بروز الحركات النسائية من أجل المطالبة و الدفاع عن حقوقها، وبالتالي قد شكلت النساء الجزائريات أكثر من 31 منظمة نسوية اتخذت جلها الطابع الحضري، متركزة في المدن الكبرى[1] ، وعلى الرغم من العدد الكبير نسبيا من التنظيمات النسائية، إلا أننا يمكن تصنيفها كما يلي:

أ/الجمعيات الخيرية النسائية : وهي أكثرها انتشارا ، وتنشط بقوة.

ب/الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للأحزاب وهي نوعين:

أولها تكون تابعة لأحزاب المعارضة للنظام السياسي، وتكتسي الطابع الإيديولوجي لحزب التابع له ثانيها التابعة لأحزاب أو حزب السلطة الحاكمة وأهمها الاتحاد الوطني للنساء للجزائريات وما يلاحظ أن هذه الجمعيات أ نّها ليست مستقلة وإنما تابعة نضريا وفكريا للحزب الحاكم.

ج/ الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو كلجنة المراءة في نقابة الأطباء أو المحامين، ولجنة المراءة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان..الخ[2].

2- **جمعيات حقوق الإنسان** :لقد صادقت الجزائر على اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبعة المعنية بحقوق الإنسان، وبموجب هذه الاتفاقيات فتحت الجزائر مجالا واسعا أما المدافعين عن حقوق الإنسان، ونذكر من أهمها:

أ/ الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان : اسسها المحامي" **علي يحي عبد النور** "سنة1985، وهي عبارة منظمة غير حكومية، تعمل في إطار مستقل عن الحكومة، وظيفتها نشر الوعي لحقوقي وتوعية المواطنين بالمفاهيم المستحدثة، وترقية حقوق الإنسان، ولم يعترف بالجمعية إلى حدا لساعة، ذلك بمعارضتها للنظام السياسي وبسبب مواقفها من أحداث أكتوبر 1988 ودفاعها عن قادة الجبهة الإسلامية.

ب/ الرابطة الجزائرية الحقوق الإنسان : تاء سست في سنة 1987 وتضم عناصر متفقة وقد عارضت التجاوزات التي ارتكبت في أكتوبر 1988 ، كما سعت للدفاع عن المعتقلين.

---

[1]- **محمد الصالح بوعافية، المرجع سابق الذكر** ،ص. 24.

[2]- ابتسام قرقاح ،**المرجع سابق الذِكْرْ** ،ص. 70.

ج/ المرصد الجزائري (الوطني)لحقوق الإنسان : :وقد رفض جميع المحاكمات العسكرية في الجزائر بسبب افتقادها المحاكمة العادلة[1] .

3- **الجمعيات الثقافية** : وهي بمثابة أحد افرازات أهم سمات الثقافة الجزائرية ومن أهمها: -- الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية.

- الحركة العربية الجزائرية.

- الحركة الثقافية البربرية.

4 -الجمعيات التطوعية : حيث ارتفع عدد هذه الجمعيات من 92 ألف جمعية سنة 1989 إلى 40ألف في السنة الموالية، ومنها منظمة أبناء الشهداء ومنظمة أبناء المجاهدين[2].

المطلب الثالث : انعكاسات تحول النظام السياسي في إعادة في تشكيل المجتمع المدني

شهدت الجزائر خلال مرحلة الأحادية عدة أزمات ومشاكل كأزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية وعدم الاستقرار والاستقلال المؤسسي[3] وتحويل الحزب الواحد إلى أداة تعبئة وقيامه بالدور التشريعي والتنفيذي وسيطرته على وسائل الإعلام، ضف إلى أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية وأزمة المشاركة السياسية والطابع الانقسامي للمجتمع للجزائري ، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي وفشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني ونقص الموارد المالية، كلها عوامل أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة ثانية كان للبيئة الخارجية تأثيرا كبيرا وضغطا لمسايرة تحولاتها وتطوراتها . فموجة التحول في الأنظمة الشيوعية والاشتراكية وتطور الحركة الديمقراطية التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية ووجود اتجاه متزايد نحو نموذج ديمقراطي واحد على الصعيد العالمي يقوم على الأسس التي يقدمها النموذج الغربي، ضف إلى ذلك المديونية الخارجية وضغط المؤسسات المالية الدولية . كلها عوامل وظروف شكلت ضغوطا ومطالب وتأثيرات دفعت النظام السياسي الجزائري إلى ضرورة التحرك في اتجاه ضمن استمرارية من جهة، والحد أو التقليل من خسائره من جهة ثانية، على اعتبار أن التنازل أو التخلي عن السلطة بامتيازاتها أمر غير وارد في هذا الصدد فإن دراسة المجتمع المدني في الجزائر خلال هذه المرحلة قد تطورت منذ التسعينيات من القرن العشرين، وصاحبت الاهتمام بعملية التحول لديمقراطي وإثارة أهمية موقع المجتمع المدني ضمن فواعل التغيير السياسي من ناحية، والتحول الاقتصادي من ناحية أخرى وكانت بشقيها السياسي والاقتصادي ثم ما صاحبها من تطور تكنولوجيا اثأرا

[1]- نادية خلفة ،**المرجع سابق الذِكْرْ** ،ص. 133.

[2]- عبد الرحمن برقوق ،**المرجع سابق الذِكْرْ** ،ص. 98.

[3]- عبد الرحمن برقوق، المرجع نفسه، ص. 98.

على تفعيل الاهتمام بهذه المنظمات وتطويرها، حيث يرجع **برهان غليون وعبد الإله بلقزيز** وغيرهم بروز مصطلح المجتمع المدني في العديد من الدول العربية الحديثة ومن بينها الجزائر إلى العوامل التالية:

- فقدان الدولة الوطنية مقومات شرعيتها السياسية والاجتماعية وتعمق تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

- لجوء تنظيمات المجتمع المدني إلى تأسيس قنوات للتعبير خارج النسق السياسي الذي كان يمنع ويضطهد أي معارضة.

-ازدياد وعي قوى المجتمع المدني وتنامي القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- نمو هامش الحرية في الدولة الوطنية تدريجيا وان كان يسير ببطء

- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثمانينات على أغلب الدول العربية.

- الضغط الدولي العالمي باتجاه الانفتاح السياسي وربط المساعدات الخارجية بهذا الموضوع

-تأثير العولمة وثورة الاتصالات.

وكان من تداعيات أحداث أكتوبر 1988 التي عاشتها الجزائر ظهور إطار دستوري وقانوني جديد تم بموجبها لاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن آرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، وبعد المصادقة على الدستور الجديد 1989 ظهر عدد كبير من الجمعيات والأحزاب والنقابات في وقت قصير.

وقد تم وضع صيغ دستورية وقانونية لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني حيث نصت المادة 40 من دستور 1989على " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة والترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب[1] ، كما تم إصدار القانون رقم 11 - 89 المؤرخ في 5 جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات لطابع السياسي، وقد احتوى على أربعة أبواب[2] هي:

-الباب الأول : اشتمل على عشرة مواد جاء فيها تحديد المبادئ التي تحكم تأسيس الجمعيات ذات التنظيم السياسي وتنظيم عملها.

الباب الثاني : اشتمل على المواد من 11 إلى 20 وخصت الأحكام الشكلية الخاصة بشروط وكيفيات تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي

[1]- **دستور1989** ، نموذج مدرسي، ع 9 ، المعهد التربوي الوطني الجزائري، ص. 9.

[2]- الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ،**قانون 89- 11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي** ،عدد 21،جويلية 1989

الباب الثالث : اشتمل على المواد من 21 إلى 30 والتي بينت الأحكام المالية التي تخص الجمعيات ذات الطابع السياسي.

الباب الرابع : احتوى على الأحكام الجزائية في حالة مخالفة أحكام هذا القانون وصاحب هذا الاعتراف الدستوري بحق إنشاء الجمعيات صدور قانون الجمعيات لسنة1990 الذي أحدث تحولا كبيرا في حرية إنشاء الجمعيات وانفجارا في الظاهرة الجمعوية من حيث عددها وتنوع مواضيعها.

كما تضمن تعديل 1996 الحق في إنشاء الجمعيات إذ نصت المادة 43 من هذا الدستور على ما يلي " أن الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط إجراءات إنشاء الجمعيات " ، ونصت المادة 41 على أن " حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن [1] وتجدر الإشارة في هذه المرحلة أن المجتمع المدني قد عرف فترة من الضعف تزامنت مع الجمعيات المساندة لها، بحيث انحصر نشاط تنظيمات المجتمع المدني وغابت عن التواجد في الكثير من مناطق البلاد خاصة بعد اغتيال بعض الرموز القيادية فيه، **كالشيخ بوسليماني** رئيس جمعية الإرشاد والإصلاح، وعبد الحق بن حمودة الأمين العام للاتحاد العام للعمال للجزائريين . لكن ومع تحسن الوضع الأمني نسبيا عاودت بعض تنظيمات المجتمع المدني الظهور وبحذر بعد دستور 1996 ، ليتحسن الوضع بعد ذلك بعد رئاسيات 1999 بفعل تحسن الوضع وتطبيق سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية. وفي الآونة الأخيرة تصاعدت الأصوات المنادية بضرورة تفعيل المجتمع المدني في جميع المجالات على الصعيدين الداخلي والخارجي وأدى الخطاب السياسي المنادي بأهمية المجتمع المدني وضرورة تفعيله إلى عودة الاهتمام به وبشكل ملحوظ خصوصا بعد الدور الذي لعبه في الدول الغربية

.

[1]- وناس يحيا، **المرجع سابق الذِكْرْ**، ص. 22.

المبحث الثاني :المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الديمقراطية التشاركية

المطلب الأول : آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر

إن تفعيل مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام تتطلب سلسلة من الإجراءات يمكن إيجازها في ما يلي[1] :

- رفع القيود المتعلقة بتأسيس وتسيير الجمعيات، وضمان استقلاليتها
- وضع آليات قانونية واضحة تتيح لهذه التنظيمات المساهمة في اقتراح القوانين وتحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها.
- الزام المسؤولين بالتكفل باقتراحات منظمات المجتمع المدني والتكفل بانشغالاتها
- استحداث أطر واضحة لمناقشة هذه المطالب والاقتراحات تضمن انسجامها مع الأهداف العامة والإمكانات المادية والبشرية المتاحة واستراتيجيات التنمية المحلية.
- ضرورة ممارسة هذه التنظيمات الديمقراطية والشفافية في تسييرها واتخاذ القرارات .
- الزام تنظيمات المجتمع المدني بأن تكون مطالبها واقتراحاتها واقعية ومبنية على معطيات حقيقية، تخدم المصلحة العامة وتحمل تصورات لأولويات التنمية المحلية[2]، بعيدا عن المزايدات والحسابات الضيقة والمصالح الشخصية.

بالإضافة إلى ذلك يتطلب إنجاح عملية إشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي ضمان اتصال دائم مع البرلمان والمسؤولين المحليين يكون وفق مجموعة من الإجراءات يمكن إيجازها في ما يلي:

على مستوى العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني : يمكن إجمال الإجراءات والصيغ التي تضمن التواصل بين البرلمان والمجتمع المدني في ما يلي[3] :

- وجود سجل عام متاح للجمهور و المنظمات غير الحكومية منظم حسب الموضوع ومرتب أبجديا تسجل فيه اهتمامات هذه المنظمات.
- و جود سجل خاص بالخبراء .
- القيام بدعاية فعالة باستخدام وسائل الإعلام لتبليغ المواطنين بمشروعات القوانين وجلسات الاستماع البرلمانية.

---

[1]- الأمين سويقات ،**دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة دفاتر سياسة العدد 17،جوان 2017**، ص. 254.

[2]- مصطفى المناصيفي، **المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية**، متحصل عليه من الموقع elmnasfi.canabloog.com، تاريخ الاطلاع: 2023/5/21، على الساعة ،12:57.

[3]- نور الدين حاروش، تطوير **علاقة البرلمان بالمجتمع المدني البرلمان المدني ، مجلة المفكر العدد 10، مارس 2014، ص. 159.**

- توجيه دعوات إلى المنظمات والخبراء المعنيين لطرح انشغالاتهم وتقديم ملاحظاتهم.

-اتخاذ الإجراءات التي من شأنها إتاحة الفرصة للمواطنين كأفراد للتعبير عن مشاكلهم وانشغالاتهم.

على المستوى المحلي : أما على المستوى المحلي فينبغي تدعيم الديمقراطية التشاركية بإدخال إصلاحات عميقة تمكن تنظيمات المجتمع المدني من أن تقوم بدور أكبر أهمها[1] :

- تدعيم آليات التواصل بين منظمات المجتمع المدني والإدارة المحلية بشكل يضمن مشاركتها الفعالة في القرارات المتعلقة بمجالات اختصاصاتها.

-إعطاء دور أكبر للجمعيات في عملية تشكيل المجالس المنتخبة.

- تعزيز دور المجتمع المدني في محاربة الفساد

-التقليل من وصاية الإدارة على الجمعيات.

- ضمان استقلالية الجمعيات باعتماد معايير شفافة في ما يتعلق بالدعم المالي.

- إلزام الإدارة المحلية بضرورة إعلام تنظيمات المجتمع المدني بكل ما يتعلق بتسيير الشأن العام.

-إعطاء دور اكبر للجمعيات في إعداد برامج التنمية المحلية.

المطلب الثاني : إسهامات المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية .

تستطيع تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تتيح لها إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العام ة وممارسة دور هام في عمليتي الرقابة والتقويم يبدا دور هذه التنظيمات من عملية اختيار المسؤولين المنتخبين من خلال مشاركتها في لجان مراقبة الانتخابات مما يجعلها شريكا للسلطة في ضمان نزاهة الانتخابات وما ينتج عنها من مجالس تتولى تسيير الشأن المحلي .كما أننا نميز هنا بين الآليات المتعلقة باشراك هذه لتنظيمات في التشريع من خلال تحديد علاقتها بالمؤسسة التشريعية وكيفيات تبليغها لمطالبها لتضمينها في مختلف النصوص القانونية وتنوير النواب بأهم الاختلالات التي تسجلها أثناء تنفيذ الحكومة لسياساتها، وبين آليات مساهمة مختلف الجمعيات في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي [2].

المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات المحلية:

[1]- بوطيب بن ناصر، **المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية**، (تونس ،الجزائر ،المغرب)، رسالة ماجستير في الحقوق، 2015، تخصص قانون دستوري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2014، ص ص. 176، 178.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور2016، المادة 54، ص. 12.**

من أهم الآليات التي تمكن المجتمع المدني من ضمان الشفافية وممارسة دوره الرقابي، إعطاء دور هام لهذه التنظيمات في اللجان الخاصة بمراقبة الانتخابات التي تفضي الى انتخاب أعضاء المجالس المحلية .انطلاقا من إيمان السلطات العليا في البلدين بأهمية هذا الدور، قامت الجزائر ص في إطار الاصلاحات التي عرفتها بدسترة عضوية تنظيمات المجتمع المدني في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث تنص المادة 194 من التعديل الدستوري 2016على أن تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات تراء سها . شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب ، وتتكون بشكل متساوي من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء ويعينهم رئيس الجمهورية وكفاءات مستقلة يتم اختيارهم من يعينها رئيس الجمهورية.

مشاركة المجتمع المدني في التشريع والرقابة :

لا يمكن الحديث عن مساهمة المجتمع ا لمدني في تسيير الشأن المحلي .إذا لم يكن له دور في رسم السياسات العامة وإبداء رائيه وطرح شغالاته على المؤسسة التشريعية حتى تكون النصوص القانونية معبرة ع أرائه وحاملة للحلول المناسبة لانشغالاته وطموحاته وحتى آليات وطرق مشاركته وممارسته في ضمان الشفافية والرقابة على المستوى المحلي .وبالعودة إلى الدستور الجزائري والقوانين الداخلية لغرفتي البرلمان والقانون المنظم لعملهما قبل التعديل الدستوري لسنة 2016 ، نلاحظ أنها لا تحتوي على أي مادة تتيح لمنظمات المجتمع المدني إمكانية المشاركة في أعمال البرلمان من خلال طرح انشغالاتها لتجسيدها في مشاريع قوانين أو المساهمة في مراقبة ومساءلة الحكومة بأي شكل من الأشكال .ورغم انعدام الإطار القانوني الملزم أو المؤطر لعملية إشراك فعاليات لمجتمع المدني إلا أن المؤسسة التشريعية في الجزائر استغلت صلاحياتها القانونية للإستعانة ببعض الجمعيات والاستفادة من خبرتها وممارستها الميدانية متخذة في ذلك عدة طرق أهمها:

أولا : إن النواب في غرفتي البرلمان يمكنهم الاستعانة بممثلي منظمات المجتمع المدني باعتبارها خبراء يستشيرونهم في القضايا التي تدخل في صلب اهتماماتهم، وأن التجربة لميدانية للجمعيات بحكم ممارستها يمكن أن تفيد اللجان الدائمة في أداء مهامها.

فالمادة 43 من القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني تنص على أنه " يمكن للجان الدائمة في إطار ممارسة أشغالها أن تدعو أشخاصا مختصين وذوي خبرة للاستعانة بهم في أداء مهامها ." كما تنص المادة 38من القانون الداخلي لمجلس الأمة على ما يلي " : يمكن للجان الدائمة، في إطار ممارسة أعمالها أن تدعو أشخاصا مختصين وذوي خبرة للاستعانة بهم في أداء مهامها. " مما يعني أن الاستعانة بالخبراء تكون

بصفتهم الشخصية لا باعتبارهم ممثلين لتنظيمات المجتمع المدني .أن استعانة بعض اللجان البرلمانية الدائمة بالجمعيات المتخصصة ممثلة في رئيسها، لا تسمح لهذه الاستشارة بتحقق الأهداف المرجوة لعدة اعتبارات أهمها:

- دعوة رئيس الجمعية باعتباره خبيرا ، يجعل الجمعية مختزلة في شخص رئيسها.

-خضوع هذه الدعوات للانتقائية ووفقا لتقدير اللجنة الذي قد لا يبنى على معايير موضوعية وتستند إلى معايير أخرى تفقد الاستشارة قيمتها.

- إن اختزال استشارة الجمعية في الاستماع إليها من طرف اللجان الدائمة بصفة خبير لا باعتبارها تنظيما يمثل شريحة من المواطنين، يقلل من أهمية مشاركتها خصوصا في ظل التشديد القانوني على سرية أعمال اللجان الدائمة وعدم نشر مداولاتها ليطلع عليها الجمهور، إذ تنص المادة 47 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني على ما يلي " : يحرر ملخص قرارات اجتماعات اللجان الدائمة، تحفظ الأشرطة المسموعة في أرشيف اللجنة، ولا يمكن الاطلاع عليها إلا بموافقة رئيس اللجنة " [1]،

كما نصت المادة 42 من النظام الداخلي لمجلس الأمة على أن " : جلسات لجان مجلس الأمة سرية، ولا يمكن للجان المجلس نشر أو إعلان محاضرها، ويتحمل مسؤولية ذلك مكتب اللجنة، وتتحمل المصالح الإدارية مسؤولية المحافظة على سرية تسجيلات أشغال اللجان، ولا يسمح الاستماع لها إلا بإذن من مكتب اللجنة المختصة."

ثانيا : مساهمة بعض الجمعيات في العمل التشريعي من خلال المشاركة في الندوات والملتقيات التي نظمها البرلمان بغرفتيه لإثراء بعض المواضيع المتعلقة بالنصوص القانونية المرتبطة بمجال اختصاصها

ثالثا : وجود أعضاء في المجلس الشعبي الوطني أو في مجلس الأمة كانوا من نشطاء النقابات ومختلف الجمعيات، يتبنون انشغالاتها[2] .

إن هذه الآليات تعتبر محدودة جدا ولا تلبي مطالب هذه التنظيمات مما يدفعه ا لتجاوزا لمؤسسة البرلمانية واللجوء للهيئة التنفيذية مستعملة كل الوسائل المتاحة للضغط عليها من بينها الإضرابات والاحتجاجات خصوصا في ظل وجود صحافة مستقلة تمكنها من طرح انشغالاتها مما يكسبها قوة إضافية تضطر الحكومة لتلبية مطالبها والتكفل بها. ولعل ما قامت به الجمعيات النسوية في الجزائر خير مثال

[1]- شاوش اخوان جهيدة، **أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه** العلوم في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، بجامعة بسكرة، لسنة: 2015/2014، ص. 49.

[2]- florian kohstal et fredric vairel : **processus de democratisation dans le monde arabe :societe civile et elections politiques (parlement europeen :p p. 14،15.**

على ذلك، عندما طالبت بضرورة تخصيص " نسبة خاصة بالنساء في القوائم الانتخابية تتوافق ونسبة تمثيلها في المجتمع وعززت طلبها بنسبة تواجد المراءة في قوائم الترشيح للانتخابات التي تبين تخلف المراءة الجزائرية عن نظرياتها في كل من تونس والمغرب مما يبرر مطالبها التي جسدتها في مذكرة تتضمن مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تضمن التمثيل المناسب للمراءة في المؤسسات السياسية والعمومية [1]

مشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في اتخاذ القرار وضمان الشفافية والمراقبة باعتبارها فاعلا هاما في إرساء مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي الذي لا يتحقق إلا بتطبيق الديمقراطية التشاركية التي تسمح لها بلعب هذا الدور . ففي الجزائر كان تجسيد هذا الدور من أهم سمات عمليات الإصلاح المتعلقة بالجماعات المحلية فقد جاء في عرض وزير الداخلية لمشروع قانون البلدية عند توضيحه لأهداف هذا التعديل " : على مستوى المبادئ الأساسية كان من الضروري تجسيد الأسس التي كرسها الدستور ضمن هذه المنظومة القانونية في مجال الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري والسيادة الشعبية .هذه المتطلبات تقتضي ادراج ضمن مشروع هذا القانون الحكام التي تمكن المجلس الشعبي البلدي من التكفل وترجمته بالأفعال الديمقراطية في شكلها التشاركي وبالتالي المساهمة في ترقية الشفافية في تسيير شؤون البلدية، يتعلق الأمر هنا بإرساء اتصال دائم بين المنتخبين ومنتخبيهم خلال كل عهدة وليس فقط أثناء الانتخابات .كما جاء في توصيات التقرير التمهيدي لمشروع قانون البلدية ومناقشات النواب التأكيد على ضرورة إشراك المواطنين لاسيما من خلال منظمات المجتمع المدني في تسيير شؤونه المحلية والمساهمة الفعالة في التنمية المحلية .فتغييب المواطن عن المشاركة في اتخاذ القرارات .

وبغياب أو فشل من يلبي احتياجاته صار يلجا في التعبير عن استيائه بالفوضى ولا سيما إغلاق الطريق العام والقيام بأعمال تخريبية [2]. وقد جاء هذا القانون ليجسد تلك المبادئ، حيث نصت المادة الثانية منه صراحة على أن البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

وعلى عكس القوانين السابقة خصص قانون البلدية بابا كاملا وهو الباب الثالث لمساهمة المواطنين سماه ؛ مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، مما يؤكد التوجه الجديد للجزائر نحو تبني مقاربة

[1]- ناصر جابي **العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر**; واقع وأفاق ،مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد 15، 2007، ص. 136.

[2]- مريم حمدي، **دور المجالس المحلية سفي تكري الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة بوضياف مسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص: القانون الإداري، 2014- 2015، ص. 41.

الديمقراطية التشاركية لتجسيد مبدأ المشاركة في التسيير الذي يعتبر من أهم مؤشرات الحكم الراشد على المستوى المحلي حيث نص في أربعة مواد وهي 11 و12 و 13 و 14 فالمادة 11 تنص على أن " تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، أما المادة 12 فجاء فيها " : قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 اعلاه يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. "

وأعطت المادة 13 لرئيس المجلس الشعبي البلدي الحق في استشارة أي مواطن با استطاعته أن يفيد المجلس بمعطيات وإضافات تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة حيث نصت على ما يلي " : يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية ان يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و او كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم"

المطلب الثالث :عوائق تطورالمجتمع المدني الجزائري

إن أول ما يلفت الانتباه في بنية المجتمع المدني الجزائري هو ضخامة الحجم مقارنة بنظيره في الدول العربية وحتى في دول أكثر عراقة بكثير في مجال الديمقراطية والحريات المدنية، هذا الحجم الذي لا يعكس مستوى الأداء الفعلي لهذه المؤسسات في الواقع الاجتماعي .كما نسجل حضور المؤسسات التقليدية بشكل لافت، رغم التقلص الكبير في نوعية أدوارها، فالطرق والزوايا مثلا لازالت تمتلك سلطة كبيرة لدى أتباعها، غير أنها لم تعد تمارس تلك الوظائف الاجتماعية والاقتصادية...التي كانت منوطة بها منذ قرون، كما أنها لم تعد إلى الواجهة السياسية إلا بتوجيه من السلطة، كما فقدت المساجد[1] صفتها المدنية التقليدية التي كانت امتلكها في عهود سابقة، ومع ذلك فهي لا تزال تستخدم كمجالات للهيمنة على الرأي العام(وخاصة منها لريفي)

كما أن ما يميز بنية المؤسسات المدنية في الجزائر عموما وعلى اختلاف أنواعها هو ضعف الاستقلال والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر، وهذا الأمر راجع بالدرجة الأولى إلى الهيمنة التي مارستها الدولة طوال عقود طويلة على كل عمل طوعي خارج نطاق الحزب الواحد، الأمر الذي كرس الاستكانة والخضوع والتبعية والخوف من سلطة(أو تسلط)النظام حتى لدى من يفترض فيهم المعارضة .إن من أهم عوائق المجتمع المدني لجزائري والعربي عموما في الواقع هي تأقلم المواطن مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن،

[1]- شاوش اخوان جهيدة، **المرجع سابق الذِكْر**، ص. 134.

وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الاتكالية التي تميز بها المواطنون لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها[1] ، ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانهزامية أمام الدولة التسلطية التي لا يقيدها قانون. كما يرجع ذلك بالدرجة الثانية إلى ضعف الثقافة القانونية والخبرة التنظيمية لدى النخبة التي تقود هذا المجتمع المدني، فجل هذه المؤسسات مثلا تعتمد على الدولة ماديا بشكل كبير جدا سواء من حيث المقرات أو التمويل، وتعجز عن إيجاد أطر تنظيمية للاستقلال المادي وهو ما يجعلها مضطرة إلى موالاة السلطة من أجل الحصول على حصتها من المساعدة والدعم .وهي إلى جانب ذلك عاجزة عن وضع برامج واستراتيجيات عمل موضوعية ودقيقة وواضحة(أو براغماتية)فمعظم الأحزاب مثلا لا تمتلك برامج واضحة ودقيقة وإنما رؤية عامة أو خطوطا عريضة، ولا يزال زعماء الأحزاب عندنا مثلا يعدون الشباب في حملاتهم الانتخابية بالزواج والعمل والسكن ...دون آليات موضوعية واستراتيجيات محددة كان بطريقة سحرية.

ومن جهة أخرى يمثل الاستقطاب تحديا من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الجزائري، إذ يرى البعض أن المجتمع المدني هو مجتمع" عضويات"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية له في أحزاب أو أندية أو نقابات، أو اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط)فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين أو المستضعفين في أي مجتمع معاصر[2] والواقع أن المواطن الجزائري لا يميل إلى جمع بطاقات الانخراط والعضوية في الأحزاب أو النقابات ولا الجمعيات، فبالرغم من تعدد وتنوع منظمات المجتمع المدني وانتشارها في مختلف المدن والقرى، فإنها لا تستقطب المواطن للانخراط فيها، ولا تحوز على ثقته، بل ينظر إليها بعين الريبة ويراها كمجموعات تخدم مصالحها فقط وتسعى للوصول إلى السلطة. وينعكس ضعف الاستقطاب على مستوى التمثيل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، وهو ما نلمسه مثلا في عجز هذه المنظمات عن تأطير الحركات الاحتجاجية، وعلى رأسها الإضرابات العمالية التي تعجز النقابات عن تعبئتها وتوجيهها، فقليلا ما حققت دعوات النقابات العمالية للإضراب استجابات قياسية وسط العمال وذلك بسبب ضعف التمثيل . وهو الأمر عينه بالنسبة للحركات الاحتجاجية لمختلف شرائح

[1]- حول اثر الدولة الريعية في اعاقة تطور المجتمع المدني العربي انضر :(بدون اسم) :**تغييب المؤسسات التعليمية و انكفاء المثقفين العرب ابرز عوامل الشلل، الديمقراطية ليست الشرط الوحيد لتفعيل المجتمع المدني**، ندوة المجتمع المدني واشكاليات التحول الديمقراطي ،جامعة قطر (14- 16 ماي 2001) ،ص. 4.

[2]- سعد الدين إبراهيم :**تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الامين للتوزيع والنشر، القاهرة، 1995، ص. 06.

المجتمع والتي لا تندرج تحت أي تنظيم مدني يمثلها ويتفاوض باسمها مع ممثلي النظام .هذه الوضعية سببها توجه جهود المنظمات المدنية وتحيز أهدافها إلى أعلى هرم السلطة وليس للأسفل؛ فالخطأ الذي تقع فيه النخبة والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية عموما هو انشغالها بالصراع على السلطة وإهمالها لدعم وتعزيز قيمها على مستوى القاعدة الاجتماعية، وهو الأمر الذي جعلها نخب تتعاطى السلطة ولا تتعاطى سياسة المجتمع، ولهذا تمكنت بعض الحركات الإسلامية في كثير من الأحيان من الاستحواذ على شرائح هامة من الجماهير بسبب قربها من جذور المجتمع .وهو أيضا ما يفسر نزوع هذه المنظمات إلى العمل المناسباتي المرتبط غالبا بالمواسم الانتخابية، أو الأحداث ذات الأهمية الوطنية أو الإقليمية، وعدا ذلك فمعظمها يدخل في سبات عميق خارج هذه المواعيد.

هذا وتتميز البني المدنية بضعف الثقافة الديمقراطية داخلها؛ فهذه التنظيمات تعمل تحت قيادة أفراد بعينهم لمدة سنوات وعقود، تماما كحال النظام، ولا يتم فيها التداول على السلطة مثلا إلا في حالات شاذة مرتبطة بعوامل خارج السيطرة؛ فمعظم رؤساء الأحزاب مثلا لا يزالون في مناصبهم منذ سنوات وعقود وبعضهم منذ تأسيس أحزابهم(مثل آيت أحمد، سعيد سعدي، لويزة حنون إلا من توفي منهم(مثل محفوظ جناح،)أو من تعرض لعملية انقلابية(مثل مهري، بن فليس، جاب الله،)...، وهو أمر ينسحب على مختلف التنظيمات[1] المدنية الأخرى سواء النقابات أو المنظمات الوطنية وحتى الجمعيات المحلية . كما أنها لا تمارس أبجديات الديمقراطية من خلال النقاش الحر واحترام التنوع والاختلاف والرأي الآخر، وكثيرا ما طالعتنا وسائل الإعلام عن تنصل مناضلي وأعضاء منظمات مدنية عن تصريحات ومواقف قادتها في قضايا محلية أو إقليمية، أو ما نلاحظه في السنوات الأخيرة من انقسامات وانشقاقات وحركات تصحيحية في صفوف هذه التنظيمات.

وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي تم تطبيقها سعيا لإرساء قواعد الديمقراطية غير أن الواقع يبقى بعيدا عنها؛ فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في ظل غياب الديمقراطية .والحال أن الديمقراطية من حيث هي تعني أن الشعب هو مصدر كل السلطات ووجود استقلالية بين السلطات الثلاث (القضائية والتشريعية والتنفيذية) وتداول ديمقراطي على الحكم، أمر لا يزال بعيد المنال .كما أن عنصر الاستقلالية الذي هو شرط أساسي لوجود مجتمع مدني هو عنصر غير متوفر في جل المؤسسات الجمعوية، ويكفي أن نشير بهذا الصدد إلى اتحاد العمال الجزائريين أو إلى منظمات حقوق الإنسان أو إلى المنظمات النسوية أو الكشفية، المرتبطة جميعها بالنظام أو التابعة لأحزابه .كما أن العديد من الجمعيات

[1]- سعد الدين ابراهيم، **المرجع سابق الذكر.** ص. 31.

حادت عن روح المجتمع المدني وعن القانون ببساطة بأن تحولت إلى مؤسسات خاصة ذات طابع اقتصادي، تخدم المصالح الضيقة للقائمين على إداراتها، تتميز بالانتهازية وغير خاضعة في تسييرها لمبدأ التداول .و يمكن القول بأن الجمعيات المدنية ليست في معظم الحالات سوى انعكاس للنظام السياسي القائم في بلادنا؛ فبدل أن تكون واسطة بين الدولة والمواطنين خدمة لمصالحهم ولمصالح المجتمع ككل، أو تتشكل كقوة قادرة على الحيلولة دون تعسف الدولة في استخدام سلطاتها، أصبحت في معظمها ذيلا للسلطة، همها الاستفادة من الريع .ويكفي الإشارة بهذه الصدد إلى تسابق هذه الجمعيات على إرسال برقيات التأييد في الانتخابات الرئاسية بالرغم أن من بين مواصفات المؤسسة الجمعوية الفصل بينها وبين الممارسة السياسية[1]

ولا يختلف حال الجمعيات المدنية عن حال الأحزاب، فهي أيضا إما تابعة للسلطة أو مهمشة لا تأثير لها .كما أن بقاء الارتباطات التقليدية في المجتمع الجزائري أمر حال دون ظهور مجتمع مدني بالمعنى الحقيقية للكلمة، يعني مجتمعا مدنيا قائما على مبدأ المواطنة .فالجهوية والقبلية والعروشية وانتشار ظاهرة الكتل لا تزال في مجتمعنا تمثل إحدى الأنماط الرئيسية للارتباط الاجتماعي للأفراد فيما بينهم .وذا ما عرفنا أن معظم وأهم مؤسسات المجتمع المدني القائمة اليوم في الجزائر، كالمؤسسات النقابية، كانت تمثل امتدادا لسلطة الدولة في تجربة الأحادية السياسية والقطاع الاقتصادي العام والأوحد، فإنه يمكن الحديث عن غياب ثقافة أو تقاليد الاستقلالية لدى مؤسسات المجتمع المدني .

[1]- ابراهيم سعدي، المجتمع المدني في الجزائر ، www.wakteldjazair.com/index.phaid-rubrique=article=3574/http ، تاريخ الاطلاع: 2023/5/10، على الساعة 13:11.

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح من خلال دراسة الفصل الثاني الارتباط الوثيق ما بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، اذ ان المجتمع المدني المحلي له دور في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر ،المجتمع المدني المحلي له وظائف مهمة يقوم بها داخل البناء الاجتماعي والبناء السياسي ،بما يقضي الى اعتباره فاعلا مهما في عملية الديمقراطية التشاركية ،تم الكشف عن مختلف التنظيمات المجتمع المدني الجزائري من أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية وجمعيات مدنية الخ ،اذ تعتبر الديمقراطية التشاركية عملية تهدف إلى تحقيق بعض التحولات أو التغيرات في كافة الجوانب امن خلال تحقيق مبدأ المشاركة والشرعية وبناء نضام عصري وخلق ثقافة سياسية تستند إلى الولاء الوطني وإشاعة قيم المساواة والمواطنة ، إضافة إلى أن المجتمع المدني الجزائري واجه عدة عراقيل ولا يزال يواجه صعوبات إلى يومنا هذا .

تم التوصل في نهاية الفصل الثاني إلى جملة من النتائج نذكر أهمها :

1- المجتمع المدني المحلي فاعل في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر.
2- إن القاعدة الأساسية لنجاح الديمقراطية التشاركية في الجزائر مرهونة بتضافر جهود جميع الفاعلين في المجتمع المدني.
3- لتحقيق الديمقراطية التشاركية يستوجب تفعيل دور المجتمع المدني وإشراك المواطن في العملية السياسية.
4-المجتمع المدني الجزائري واجه عدة عراقيل تعيق نشاطه وفاعليته.

الفصل الثالث:

آليات المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي لولاية عين الدفلى

مقدمة الفصل الثالث:

بعد التأسيس النظري لموضوع المجتمع المدني، والبحث في الأدبيات السوسيولوجية والسياسية والقانونية حول بنية هذه الظاهرة وجذورها، تأتي مرحلة النزول إلى الميدان والدراسة الواقعية لولاية عين الدفلى كنموذج عن المجتمع المدني في الجزائر، ويتضمن هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: المجالس المحلية.

المبحث الثاني: الجمعيات المحلية.

أولا: مجالات الدراسة:

1. المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني للبحث في الإطار الجغرافي الذي تغطيه الدراسة، أو الذي يختاره الباحث لإجراء الدراسة، وفي هذا البحث فإن مجال الدراسة هو الجزائر باعتبار ان موضوع الدراسة هو دور المجتمع المدني المحلي في تفعيل الديمقراطية التشاركية بالجزائر، حيث أنه من الصعوبة تغطية الدراسة الميدانية لكافة التراب الوطني الشاسع، فقد تم اختيار جزء منه كنموذج والمتمثل في ولاية عين الدفلى، تم اختيارها كمجال مكاني للدراسة على أساس أنها ولاية من ولايات الجزائر لا تختلف عن بقية الولايات من حيث واقع المجتمع المدني.
2. المجال الزماني: هي المرحلة البارزة في عنوان المذكرة (2019-2023).
3. المجال البشري: يتمثل المجال البشري للدراسة في الأفراد الذين تشملهم الدراسة الميدانية وهم رؤساء الجمعيات والمجالس دون بقية الأعضاء.

ثانيا: أدوات جمع البيانات:

1. المقابلة: تهدف المقابلة إلى التعرف على جوهر الإنسان الذي لا يمكن أن تصل إليه عن طريق المشاهدة لأنه لا يرى ولكنه ينعكس في سلوكيات وأفعال يمكن مشاهدتها وتعتبر من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات.

2. الوثائق: لقد تمّ في هذا البحث استخدام مجموعة من الوثائق الرسمية ويتعلق الأمر بالجرائد الرسمية وبعض قوائم الجمعيات.

المبحث الأوَّل: بطاقة فنية عن ولاية عين الدفلى

المطلب الأوَّل: الموقع الجغرافي لولاية عين الدفلى:

خريطة توضح ولاية عين الدفلى

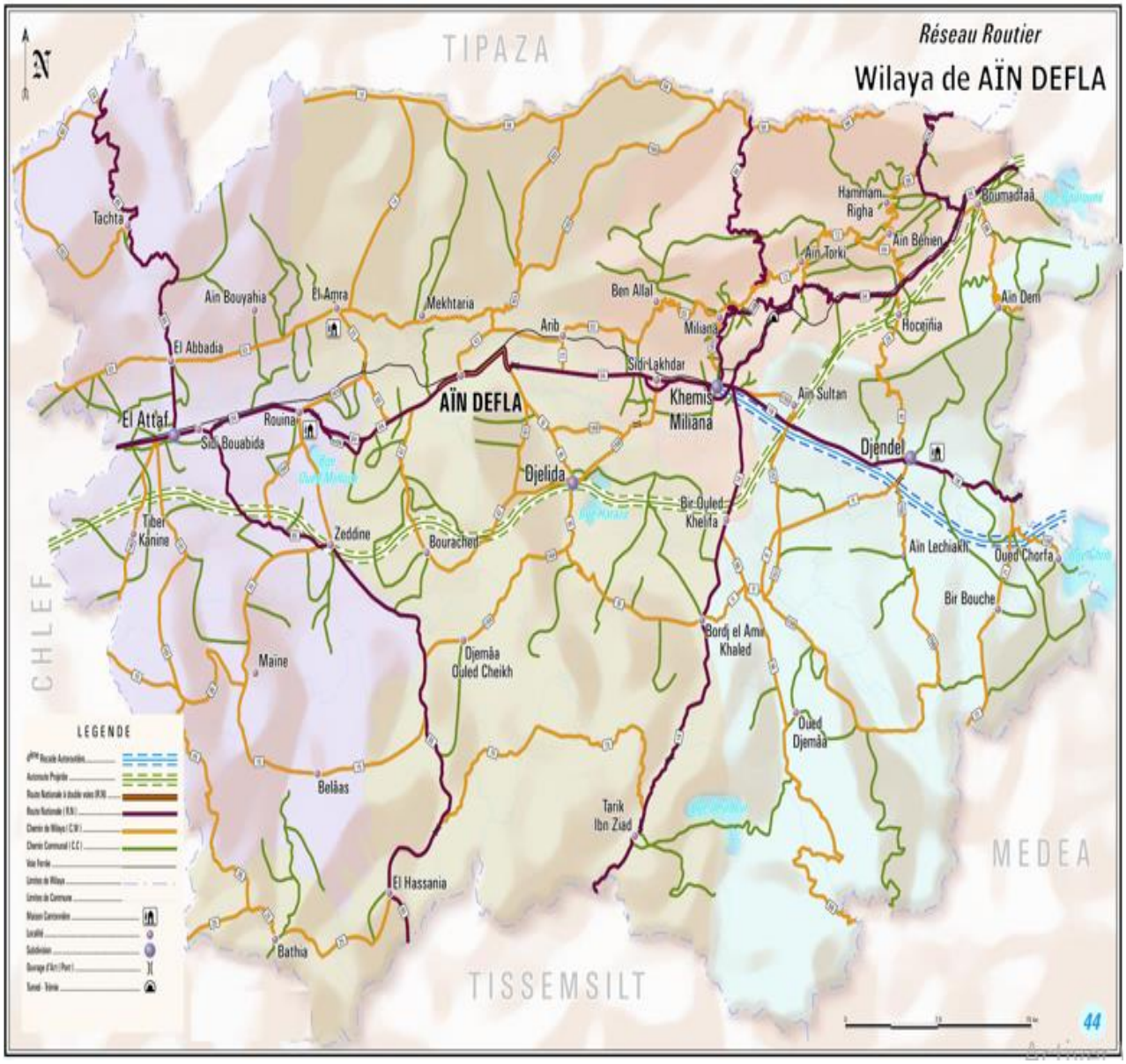

المصدر: https://www.baramjak.com/maps-show.php?d=44

التعريف بولاية عين الدفلى:

تقع ولاية عين الدفلى على بعد 145 كلم جنوب غربي الجزائر العاصمة، يحدها من الشمال ولاية تيبازة، من الجنوب ولاية تيسمسيلت، من الشمال الشرقي ولايتا البليدة والمدية، ومن الغرب ولاية الشلف، تتربع على مساحة تقدر ب: 4260 كلم[2]، وهي تتكون إداريا من 14دائرة تتفرع إلى 36 بلدية[1].

تأسست الولاية إثر التقسيم الاداري لسنة 1984، حيث كانت تابعة قبل ذلك لولاية الأصنام (الشلف حالياً)، وهي متكونة من 36 بلدية أهمها بلدية عين الدفلى (عاصمة الولاية)، خميس مليانة، مليانة، العطاف، يبلغ عدد السكان حوالي 870.000 نسمة، تمتاز الولاية بالطابع الفلاحي حيث تنتج 50 بالمائة من الانتاج الوطني للبطاطاو حوالي ثلث الإنتاج الوطني للتفاح، حيث تشتهر بزراعة الأشجار المثمر. تعتبر عين الدفلى واحدة من أجمل المدن الجزائرية، لكنها ليست من أكبرها، و تعد من أكثر الولايات نمواً، خاصة في قطاع الزراعة، حيث خصصت لها مبالغ هامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اتبعته الجزائر منذ سنة 2000، وكذا برنامج دعم النمو ابتداء من سنة 2004. توجد على مستوى الولاية عدة مواقع تاريخية أهمها الاثر الروماني في مدينة العامرة، مدينة مليانة 975م، وقد بدأت هذه الولاية بالتطور والازدهار فأصبحت تجاري مختلف الولايات الجزائرية الأخرى، كما تزخر هذه الولاية بعدة معالم طبيعية مثل سلسلة جبال الظهرة، وجبل زكار كما لها دور في الاقتصاد الجزائري نظرا لأنها تملك العديد من الموارد كالفحم المتواجد بكثرة في بلدية الروينة[2].'

المطلب الثاني: الخصائص الطبيعية لولاية عين الدفلى

تتخذ ولاية عين الدفلى شكل الحوض المُغلق باستثناء فتحة في الجهة الغربية يتكوَّن الوسط الطبيعي من التضاريس التالية [3]:

- **الجبال:** تتمثَّل في سلسلتين جبليتين هما الظهرة وزكار شمالاً والونشريس جنوبًا
- **السهول:** يتوسط هاتين السلسلتين الجبليتين سهل الشلف ذو الأراضي الفلاحية الخصبة.
- **الغابات:** تزخر الولاية بثروة غابية معتبرة تقدر مساحتها ب: 132.709 هكتار، تغطي جبال زكار والظهرة والونشريس.

[1]- الموقع الرسمي لمديرية التربية لولاية عين الدفلى، **التعريف بولاية عين الدفلى**، في: https://www.eduschol-onec.com/2022/10/de-aindefla.dz.html ، تاريخ الإطلاع:(يوم 02 نوفمبر 2023، على الساعة 21:09).

[2]- **ولاية عين الدفلى**، في: https://cutt.us/u8KeB ، تاريخ الإطلاع:(يوم: 02 نوفمبر 2023، على الساعة 21:18).

[3]- الوقع الرسمي لمديرية التربية لولاية عين الدفلى، **المرجع نفسه**.

❖ **المياه:** تتوفر الولاية على عدة سدود ذات قدرة تخزينية عالية سد غريب (واد الشرفاء) سد دردر (طارق ابن زياد)، سد حرازة (جليدة)، سد أولاد ملوك (بلدية الروينة)، وسد سيدي أحمد بن طيبة (بلدية عريب).

❖ **المناخ:** يسود ولاية عين الدفلى مناخ قاري يتميَّز بشتاء بارد وصيف حار.

المطلب الثالث: تركيبة المجالس المحلية لولاية عين الدفلى[1]

1- يكون لكل وحدة إدارية على مُستوى المحافظة والمديرية مجلس محلي ينتخب أعضاءه اِنتخابًا حُرًا مباشرًا متساويًا لدورة اِنتخابية مدتها أربع سنوات شمسية.

2- للمواطنين المتمتعين بالحق الإنتخابي في نطاق وحداتهم الإدارية حق الترشيح والإنتخاب لعضوية المجالس المحلية.

3- يتكون المجلس المحلي للمحافظة من مجموع الأعضاء المنتخبين من مديريات المحافظة لعضوية المجلس مضافًا إليهم المحافظ، رئيس المجلس، بحيث لايقل عدد أعضاء المجلس المحلي للمحافظة عن (15) عضوًا بما فيهم رئيس المجلس.

4- تمثل مديريات المحافظة في المجلس المحلي للمحافظة تمثيلاً متساويًا بواقع عضو واحد عن كل منها يتم اِنتخابه من قبل المواطنين، وفي المحافظة التي يقل فيها عدد المديريات عن (14) مديرية يتم رفع مستوى تمثيل المديريات بالتساوي بما يحقق الحد الأدنى المذكور في الفقرة السابقة.

5- لأغراض ترشيح واِنتخاب ممثلي المديريات في المجلس المحلي للمحافظة تعتبر كل مديرية دائرة اِنتخابية واحدة.

6- لأعضاء المجلس المحلي للمحافظة لايمثلون المديريات المنتخبين منها وإنما يمثلون جميع سكان المحافظة.

تتكوَّن المجالس المحلية للمديريات تبعًا لعدد سكان كل منها وفي إطار المُستويات الأربعة الآتية [2]:

المُستوى الأوَّل: المديرية التي يكون تعدادها السكاني (35) ألف نسمة فما دون يتكون مجلسها المحلي من (18) عضوًا منتخبًا مضافًا إليهم مدير عام المديرية (رئيس المجلس) ولهذا الغرض تقسم المديرية إلى (18) دائرة اِنتخابية متساوية من حيث عدد السكان، وتمثل كل منها بعضو واحد في المجلس.

---

[1]- المركز الوطني للمعلومات، **تشكيل المجالس المحلية**، في: https://yemen-nic.info/sectors/politics/detail.php?ID=8445 ، تاريخ الإطلاع: (يوم 03 نوفمبر 2023، على الساعة 19:21).

[2]- المركز الوطني للمعلومات، **تشكيل المجالس المحلية، المرجع نفسه.**

المستوى الثاني: المديرية التي يزيد تعدادها السكاني على (35) ألف نسمة ولايتجاوز (75) ألف نسمة يتكون مجلسها المحلي من (20) عضوًا منتخبًا مضافًا إليهم مدير عام المديرية (رئيس المجلس) ولهذا الغرض تقسم المديرية إلى (20) دائرة اِنتخابية متساوية من حيث عدد السكان وتمثل كل منها بعضو واحد في المجلس.

المستوى الثالث: المديرية التي يزيد تعدادها السكاني عن (75) ألف نسمة ولا يتجاوز (150) ألف نسمة يتكوَّن مجلسها المحلي من (26) عضوًا منتخبًا مضافًا إليهم مدير عام المديرية (رئيس المجلس) ولهذا الغرض تقسم المديرية إلى (26) دائرة اِنتخابية متساوية من حيث عدد السكان، وتمثل كل منها بعضو واحد في المجلس.

المستوى الرَّابِع: المديرية التي يزيد تعدادها السكاني عن (150) ألف نسمة يتكوَّن مجلسها المحلي من (30) عضوًا منتخبًا مضافًا إليهم مدير عام المديرية (رئيس المجلس) ولهذا الغرض تقسم المديرية إلى (30) دائرة اِنتخابية متساوية من حيث عدد السكان، وتمثل كل منها بعضو واحد في المجلس.

وهناك العديد من الشروط للترشيح لعضوية المجلس المحلي للمحافظة أو المديرية، حيثُ يشترط في من يرشح نفسه لعضوية المجلس المحلي للمحافظة أو المديرية مايلي[1]:

1. أن يكون جزائري الجنسية؛
2. أنْ لايقل سنه عن خمسة وعشرين عامًا؛
3. أنْ يجيد القراءة والكتابة؛
4. أنْ يكون مقيمًا أو له محل إقامة ثابِتْ في الوحدة الإدارية التي يرشح نفسه فيها؛
5. أنْ يكون اِسمه مقيدًا في جداول قيد الناخبين في نطاق الدائرة المرشح بها في الوحدة الإدارية؛
6. أنْ يكون مُستقيم الخلق والسلوك ومحافظًا على الشعائر الإسلامية وأنْ لايكون قد صدر ضده حكم قضائي في جريمة مخلة بالشرف والأمانة مالم يكن قد رد إليه اِعتباره.

[1]- المركز الوطني للمعلومات، **المرجع سابق الذكر**.

المبحث الثاني :المجالس المحلية

بعد التأسيس النظري لموضوع المجتمع المدني ودوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية، والبحث و التنقيب في الأدبيات السسيولوجية والسياسية والقانونية حول بنية هذه الظاهرة وجذورها في التجربة التاريخية للمجتمع الجزائري، تأتي مرحلة النزول إلى الميدان والدراسة الواقعية لدور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية في مدينة عين الدفلى وذلك من خلال ما يلي :

المطلب الأول: المجلس الأعلى للشباب

1-مفهوم المجلس الأعلى للشباب :هو هيئة استشارية لإسماع صوت الشباب وإشراكهم في صنع القرار ،يعتبر المجلس الأعلى للشباب الذي اشرف على تنصيبه الاثنين 20جوان 2022رئيس الجمهورية السيد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ،أي انه هيئة استشارية توضع لدى رئاسة الجمهورية ،تقدم أراء واقتراحات حول دور الشباب في مختلف المجالات وإشراكه في صنع القرار[1] .

وقد عين السيد الرئيس بموجب مرسوم رئاسي صدر بتاريخ 27اكتوبر2021طبقا لأحكام دستور 2020،السيد مصطفى جيداوي رئيسا لهذه الهيئة.

2-تشكيلة المجلس الأعلى للشباب : ويتشكل المجلس الأعلى للشباب من 348عضوا يمارسون عهدتهم لمدة 4 سنوات غير قابلة للتجديد وتتميز بالمناصفة بين الجنسين،232 عضوا منتخبا بعنوان ممثلي المنضمات والجمعيات الشبابية المحلية منها والوطنية، يعينهم الوزير المكلف بالشباب ،كما يتشكل أيضا من 16 عضوا تمثيل شباب الجالية الوطنية المقيمة بالخارج يعينهم الوزير المكلف بالتعليم العالي وكذا 10اعضاء تتمثل من المتربصين والمتهنين وتلاميذ التكوين المهني ،يقوم بتعيينهم الوزير المكلف بالتكوين المهني و 10اعضاء يمثلون جمعيات الشباب ذوي الإعاقة يوكل تعيينهم إلى الوزير المكلف بالتضامن

-كما تضم القائمة 10اعضاء اخرين يعينهم رئيس الجمهورية على أساس كفاءتهم وخبرتهم في المجالات المتعلقة بالشباب و20 آخرين تعينهم الحكومة والمؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب[2].

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، السنة 54، العدد 25، الصادرة بتاريخ 19 افريل /2017، ص. 4

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 4.

3- مهام المجلس الأعلى للشباب :

- ✓ يقدم المجلس الأعلى للشباب أراء وتوصيات واقتراحات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهاره في المجال
- ✓ المساهمة في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني والتضامن الاجتماعي في أوساط الشباب [1].

4 - فعاليات ونشاطات المجلس الأعلى للشباب بولاية عين الدفلى :

كما ذكرنا سابقا المجلس الأعلى للشباب هو هيئة استشارية لإسماع صوت الشباب حيث انه يقدم أراء وتوصيات و اقتراحات حول القضايا المرتبطة بمتطلبات وحاجيات الشباب ،إذ أن ولاية عين الدفلى تسعى إلى تطبيق الأهداف التي جاء بها المجلس الأعلى للشباب من خلال السعي إلى إشراك الشباب وإشراكهم في العملية السياسية وجعل لهم دور في صنع القرار من خلال إيصال صوتهم وهذا عبر نشاطات ميدانية تتمثل في :

-اجتماع والي ولاية عين الدفلى با أعضاء المجلس الأعلى للشباب في 27 أكتوبر 2022،حيث عقد الوالي السيد عبد الغني فيلالي اجتماعا مع أعضاء المجلس الأعلى للشباب، إذ جاء خلال هذا الاجتماع التطرق إلى عدد من القضايا والمسائل التي تعزز مجهودات السلطات العمومية في توفير الظروف الملائمة للفئات الشبابية لولاية عين الدفلى والتكفل با انشغالاتهم ،حيث أكد السيد والي ولاية عين الدفلى على برمجة عدة لقاءات دورية مع أعضاء المجلس لتعزيز التعاون والتشاور في مختلف المجالات [2].

-المجلس الأعلى للشباب يعمل من اجل تعزيز قيم التضامن والمواطنة بولاية عين الدفلى، حيث أكد رئيس المجلس الأعلى للشباب في زيارة ميدانية لولاية عين الدفلى على ضرورة تعزيز القيم الاجتماعية للمساعدة والتضامن والمواطنة وإرساء قواعد المشاركة من خلال جميع النشاطات التطوعية التي يشارك فيها الشباب.

- قام المجلس الأعلى للشباب نحوا نشاء منصة رقمية للتواصل الدائم مع الشباب في 6جويلية 2023وهذا من خلال اجتماع قام به رئيس المجلس الأعلى للشباب مصطفى جيداوي بالجزائر العاصمة اذ

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، السنة 54، العدد 25، **المرجع سابق الذكر**، ص. 3.

[2]- sirmanews est un journal d **information complet en ligne Ksa devise est « ou le courage est notre adresse** "https //www، sirmanews .dz ,5 /04/2023 ,p p16 :05.

انه سيتم استحداث منصة رقمية للتواصل الدائم بين المجلس والشباب وهذا بحضور ممثلين عن السلطات الولائية وشاركت ولاية عين الدفلى في هذا الإلقاء عن طريق ممثلها، حيث أوضح جيداوي كتوجه أولي برز بعد اللقاءات الشبابية عبر مختلف ولايات الوطن سيتم استحداث منصة رقمية للتواصل الدائم بين هذه الفئة والمجلس الأعلى للشباب حيث ان هذه المنصة تأتي بهدف إنشاء منظومة تواصلية الكترونية وطنية فعالة تعزز جسور التواصل بين المجلس والشباب وبالتالي تفعيل الديمقراطية التشاركية

المطلب الثاني: مجلس التنسيق والتشاور

تعريف مجلس التنسيق والتشاور: يعرف ب مجلس المدارس الابتدائية كان عن طريق قرار بلدي له نضام داخلي وهو يقترح على الأكاديمية والبلدية وتقوم البلدية بإيصال المدخلات الى الولاية يتكون من منتخبون وجمعيات [1]

1 مجال تدخل مجلس التنسيق والتشاور :

وفقا للمادة 23يكلف مجلس التنسيق والتشاور المنصوص عليه في المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 61- 226 بدراسة وتقديم الاقتراحات خصوصا فيما يتعلق بما يلي:

- تركيبة الوجبة الغذائية و توازنها
- تقييم مدى تحسين الوجبة الغذائية وتطابقها مع البرنامج الغذائي المعتمد
- تقدير مدى تجسيد الأهداف التربوية المتعلقة بالعادات الغذائية الحسنة من خلال سلوك التلاميذ المستفيدين[2]

تسعى ولاية عين الدفلى الى ترقية المدارس الابتدائية وتحسين وضعيتها فيما يتعلق بالدخول المدرسي و الإطعام والأمن.

نموذج خميس مليانة: تسعى السلطات المعنية في ولاية عين الدفلى وبالأخص بلدية خميس مليانة إلى تجسيد مبادئ وقيم التشاور والحوار من خلال التقرب الى المواطن وإشراكه في صنع القرار ,وفي إطار التحضير إلى الدخول المدرسي 2020-2023في المدارس الابتدائية كما ذكرنا سابقا يكون من خلال قرار بلدي المشاركون فيه جمعيات و منتخبون طلاب..... الخ. يقترحون على البلدية خطط ومشاريع في إطار

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، السنة 55، العدد 2، حررت بتاريخ: 21 يناير 2018، ص. 6

[2]- **المرجع** نفسه، ص. 7.

ترقية المدارس الابتدائية وهو ما تجسد ميدانيا في إطار التحضير للدخول المدرسي حيث قام والي ولاية عين الدفلى في بلدية خميس مليانة المتعلقة بالتمدرس واستكمالا للزيارات الميدانية السابقة إذ اجتمع السيد رئيس دائرة خميس مليانة رفقة رئيس المجلس الشعبي البلدي والجمعيات وممثلي المجتمع المدني لمعاينة مدلى جاهزية المدارس الابتدائية لاستقبال التلاميذ ومتابعة أشغال الترميم والتهيئة المسجلة في مختلف برامج التنمية المحلية وعلى اثر ذلك أسدى السيد رئيس دائرة خميس مليانة التعليمات الضرورية في عمليات تنظيف المحيط الداخلي والخارجي في المدارس الابتدائية وزيادة الوجبات الغذائية [1]

- بالإضافة الى تنظيم الحملات التحسيسية والخرجات الميدانية بتاريخ 21 فيفري 2023 حيث تم تنظيم حملة تحسيسية بالتنسيق مع مديرية التربية للوقوف على مدى احترام شروط النظافة والوقاية والمطاعم الابتدائية بحضور متطوعين وطلاب والجمعيات على مستوى بلدية العبادية مركزين على أهم النقاط التي جاء بها مجلس التنسيق والتشاور والمتمثلة في :

- ضبط قوائم التلاميذ المستخدمين من الإطعام
- ضمان صيانة المطاعم المدرسية ونظافة الأماكن داخل المطعم
- ضمان حسن سير المطعم المدرسي
- ضمان النقل عند الحاجة للتلاميذ
- السهر على حسن استعمال تجهيزات المدرسة

مجلس التنسيق والتشاور يعتبر من الآليات التي يبرز فيها صوت المواطن وذلك من خلال الأكاديميين والمنتخبون والجمعيات التي تنشط في إطار المجتمع المدني وتوصل أراء المواطنين وأصواتهم إلى البلدية والتي بدورها تقوم توصل صوت المواطن إلى الولاية عن طريق خطط واقتراحات موجهة إلى مديرية التربية والتعليم وبالتالي المجتمع المدني يساهم في الدخول المدرسي وبالتاي يصبح صوت المواطن له تأثير في عملية صنع القرار بما يعرف بالديمقراطية التشاركية [2].

[1]- مقابلة مع محمودي علي **رئيس الشؤون العامة بمديرية التقنين والشؤون العامة** بولاية عين الدفلى، بتاريخ 2023/24/3،على الساعة : 13:15.

[2]- مقابلة مع علالي احمد رئيس **مكتب الجمعيات بمصلحة الشؤون العامة بمديرية التقنين والشؤون العامة**، بتاريخ 2023/24/3، على الساعة: 14:15.

المطلب الثالث :المجلس الاستشاري

تعريف المجلس الاستشاري :هو هيئة تقدم استشارات استراتيجية غير ملزمة لإدارة شركة او منضمة او مؤسسة حيث ان الطابع غير الرسمي للمجلس الاستشاري يعطي مرونة اكبر الهيكل والإدارة مقارنة مع مجلس الإدارة ، وعلى عكس مجلس الإدارة أيضا يتمتع المجلس الاستشاري بالسلطة للتصويت[1] على مسائل الشركات او تحمل المسؤوليات الانتمائية القانونية كما إن العديد من الشركات الجديدة او الصغيرة تختار أن يكون لها مجالس استشارية للاستفادة من معرفة الآخرين دون حساب او مظاهر شكلية من مجلس الإدارة [2].

المجلس الاستشاري لولاية عين الدفلى :

السلطات المحلية على مستوى الولاية تعمل على بحث آليات لتفعيل مشاركة المواطن في صنع القرار على المستوى المحلي من خلال إنشاء مجلس استشاري بلدي ،والتي بدورها تعمل على إشراك كل الفاعلين في المجتمع منهم جمعيات و إطارات طلابية واعيان المجتمع .....الخ في اقتراح المشاريع التنموية وطرح أفكا ر لتحسين المستوى المعيشي للمواطن داخل ذات الجماعة الإقليمية لاسيما ضمن اجتماعات، تنعقد مع المجالس الشعبية المنتخبة ورئيس والإطارات والمصالح التقنية للولاية خاصة اللجنة التقنية للدائرة.

المبحث الثالث : الجمعيات المحلية

على مستوى ولاية عين الدفلى تنشط 100 جمعية محلية مسجلة طبقا للقانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات وحوالي 18000 جمعية محلية ،

وفيما يلي سوف نتطرق إلى بعض الجمعيات المحلية المتمثلة في ما يلي :

المطلب الأول :الأكاديمية الجزائرية للعمل الإنساني وحقوق الإنسان

تعريف الأكاديمية الجزائرية للعمل الإنساني وحقوق الإنسان : هي جمعية تخضع لإحكام القانون رقم :12-06 المؤرخ في :12 جانفي 2012 بولاية عين الدفلى وهي جمعية اجتماعية حقوقية يشترك المؤسسون والمنخرطون في تسخير معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية ولغرض غير مربح من اجل ترقية

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 25، سنة 54، صدرت بتاريخ: 19 أفريل 2017، ص. 4.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 51، حررت بتاريخ : 31 أوت 2016، ص. 12.

نشاطها وتشجيعه في إطار الصالح العام دون مخالفة الثوابت والقيم الوطنية ودون المساس بالنظام والآداب العامة وإحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها [1].

- **أهداف الجمعية:**

✓ المساهمة في تنسيق العمل الإنساني الفعال مع الشركاء والمواطن القائم على مبادئ الإخوة لمناصرة المحتاجين والمتضررين من خلال جمع وتبادل المعلومات وتحليلها بهدف تحديد الأولويات والاحتياجات لحشد وتنظيم الأنشطة الإنسانية.

✓ نشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان باعتبارها دعائم المجتمع المدني ورقيه.

✓ العمل على نشر ثقافة السلم والأمن واللاعنف والتكافل والتضامن بين المواطنين مع نبذ التطرف الفكري والديني ورفض استعمال ذلك كوسائل للمطالبة او الدفاع عن الحقوق [2]

✓ المساهمة الفعالة في حماية الشباب من الآفات الاجتماعية وذلك بواسطة التوعية الاجتماعية الشاملة والقيام بدراسات استقصائية وإحصائية اتجاه الفئات الهشة بالتنسيق مع الجهات المختصة

✓ تنظيم ملتقيات وطنية ودولية ودورات تكوينية ورشات للأعضاء والمنخرطين ولعموم المواطنين لتاء طيرهم وتكوينهم في مجال العمل الإنساني والحقوقي

✓ العمل مع السلطات المختصة في بناء مجتمع مدني قوي يضمن حماية الحقوق لاعتبارها عالمية مترابطة وغير قابلة للتجزئة مع العمل بمجالي الدفاع والتعزيز [3].

المطلب الثاني :لجان الإحياء والقرى

تعريف لجان الأحياء والقرى :هي من الجمعيات المحلية ذات النشاط الهادف إلى ترشيد القرار المحلي لأنها تسمح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤون بلدياتهم ،فهي بذلك تعبر عن الممارسة الفعلية

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الاتحاد الوطني معتمد من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية** تحت رقم 24بتاريخ 24مارس 2019ومطابقة للقانون 06- 12المتعلق بالجمعيات ،ص. 3.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الاتحاد الوطني معتمد من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية** تحت رقم 24بتاريخ 24مارس 2019ومطابقة للقانون 06- 12المتعلق بالجمعيات ، **المرجع سابق الذكر**، ص ص. 6- 7.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الاتحاد الوطني معتمد من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية** تحت رقم 24 بتاريخ 24مارس 2019 ومطابقة للقانون 06- 12المتعلق بالجمعيات، ص. 8.

للديمقراطية التشاركية ،إذ تمكن المواطنين من الإدلاء بآرائهم بكل مسؤولية كونهم أكثر دراية برهانات الإقليم الذي يتواجدون فيه[1].

تلعب لجان الإحياء في ولاية عين الدفلى دورا تنمويا مهما في التجمعات السكانية في المدن والقرى ،خصوصا أنها قناة حيوية لإيصال رأي الناي للمجالس البلدية وهي أيضا تتلقى رسائل منهم لتكون على علم واطلاع بما ينتج عن البلديات وإعمالها وبات ضروريا تعميم هذه التجربة في 36 بلدية لضمان هذا الدور التنموي والنهضوي ،بحيث تكون معبرة عن إرادة سكان الحي كمؤتمر عام للحي يفرز لجنة عليا تدير وتتواصل مع البلدية وتنضم شؤون الحي ,وتنمي العمل التطوعي ،ونشر الثقافة والحفاظ على المرافق العامة في الإحياء ،وتنمية الحي ،وتحقيق التنمية المحلية في البلدية ،لجان الإحياء والقرى تنشط بكثرة على المستوى المحلي من خلال إيصال انشغالات المواطنين اليومية وهي أزمات المرور ،إعدادات التوقف، أهمية الحدائق ،البقاء على تواصل مع البلدية بعد الانتخابات

1- فيدرالية لجان الأحياء والقرى والتجمعات السكنية لولاية عين الدفلى :

هي رابطة تطوعية تأسست عام 2019 جاءت في مرحلة الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر ،تخضع لقانون الجمعيات رقم 12-06المؤرخ في 12 جانفي رئيسها بودكارة معمر تتكون من 15 عضو ناشط وكل عضو له مجلس للجهة المعنية إذ أنها تقوم على أساس الفن قبل العلم فأعضاء الفيدرالية لا يشترط فيهم أن يكونوا أصحاب شهادات بل يشترط فيهم أن يكونوا أصحاب ميدان لهم القدرة على الإقناع والحوار والممارسة الميدانية لا النظرية وتحصيل النتائج [2]

أ-**أهداف فيدرالية الأحياء والقرى والتجمعات السكنية لولاية عين الدفلى :**

- إرساء قواعد الديمقراطية
- الحفاظ على الطابع السلمي للحراك
- القضاء على الفتنة بين فئات المجتمع
- الضبط والمساواة
- نشر لغة الحوار

[1]- مليكة سايل، **دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،العدد 6، فيفري 2015، ص. 140.

[2]- مقابلة مع رئيس بودكارة معمر **رئيس فيديرالية لجان الاحياء والقرى والتجمعات السكنية** لولاية عين الدفلى، بتاريخ 2023/3/4،على الساعة: 13:15.

- نشر الوعي وتحسيس ضد أعمال الشغب
- إعطاء طابع سلمي حضاري للحراك الشعبي

2- رابطة رؤساء الأحياء لولاية عين الدفلى :

تأسست عام 2019 مؤسسها بودكارة معمر في فترة فيروس كوفيد 19، خاضعة لقانون الجمعيات 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012،عدد أعضائها 15 عضو إذ أن منصب رئيس الرابطة شكلي أي انه في حالة غيابه يتمكن احد الأعضاء تمثيله والقيام بالمهام[1] حيث أنها توسعت على حساب توسع المنطقة كل رئيس حي مندمج في الرابطة له مجموعة من رؤساء الأحياء يمثلهم على سبيل المثال :منطقة ثغيلية لها 9 رؤساء أحياء ويمثلها رئيس واحد ،ومنطقة عين الدفلى مركز لها 24 رئيس حي ولها 3 ممثلين ،وكذلك منطقة مازون لها 7رؤساء إحياء وممثل واحد ،ومنطقة قراطة لها 7رؤساء أحياء ولها ممثل واحد

رابطة رؤساء الإحياء ذات طابع اجتماعي يشترط في أعضائها أن يتحلوا بالصفات التالية :

- أسلوب الإقناع
- التوجيه
- التعبير عن انشغالات المواطن
- القيام بحملات تحسيسية
- إقحام المواطن في المجتمع المدن

بالإضافة إلى أن رابطة رؤساء الأحياء لها علاقة بالجمعيات الخيرية وذلك من خلال إشراكها في عملية التمويل التي تكون عن طريق الشعب كانت في بداية الأمر يومين في الأسبوع ثم تغيرت إلى يوم واحد وهذا تجنبا لأي انزلا قات كالسرقة وغيره ، في ساحة المسجد والطرقات والحافلات إذ إن ما يميز هذه الرابطة هو النزاهة وخلوها من المصالح الشخصية وانضباط الأعضاء كونهم تابعين للقانون ويدركون ا ناي تجاوزات أو إنقاص من الأموال المقدمة إلى الرابطة سوف تفرض عليهم عقوبات قانونية [2]

3- أهداف الرابطة رؤساء الأحياء :

رابطة رؤساء الإحياء لها عدة أهداف تجسدت ميدانيا خاصة في فترة كوفيد 19 وتمثلت في

[1]- مقابلة مع بودكارة معمر رئيس رابطة رؤساء الاحياء لولاية عين الدفلى حول اهداف الرابطة وتشكيلتها، بتاريخ 2023/3/5 ،على الساعة: 14 : 30.

[2]- مقابلة مع بودكارة معمر رئيس رابطة رؤساء الاحياء لولاية عين الدفلى حول اهداف الرابطة وتشكيلتها، المرجع نفسه.

- توفير الأوكسجين للمرضى بالفيروس كوفيد 19
- توفير الأدوية اللازمة للمرضى
- التوعية بالضرورة التزام الحجر الصحي
- الزيادة في عدد الأسرة في المستشفيات

غير أن عمل الرابطة لم ينحصر في فترة كوفيد 19 فقط بل توسع بعدها ليشمل كل المعوزين وقفة رمضان وحملات النظافة التي شارك فيها فريق رياضي بالإضافة إلى عمليات التشجير.....الخ

المطلب الثالث :الجمعيات

كما ذكرنا سابقا على مستوى ولاية عين الدفلى تنشط 100 جمعية ولائية مسجلة طبقا للقانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات وحوالي 18000 جمعية محلية وجمعيات بلدية لها تصنيفات كما هو موضح في الجدول أسفله :

قائمة الجمعيات البلدية المعتمدة لسنة 2019 :

الرقم	التصنيف
01	المهنية
02	اللجان الدينية
03	الرياضة والتربية البدنية
04	الفن والثقافة
05	أولياء التلاميذ
06	العلم والتقنيات
07	الأحياء القرى والمناطق الريفية
08	البيئة والوسط المعيشي
09	المعوقين والغير مؤهلين
10	المستهلكون
11	السياحة والتسلية
12	المتقاعدون والمسنون
13	النساء

14	الأعمال التطوعية
15	الصحة والطب
16	قدماء التلاميذ والطلبة
17	الشباب والطفولة تشغيل الشباب

المصدر: مديرية التقنين والشؤون العامة لولاية عين الدفلى

بما أن موضوع الدراسة اختص بدراسة دور المجتمع المدني المحلي في تفعيل الديمقراطية التشاركية في ولاية عين الدفلى تطرقت إلى الجمعيات التي لها دور في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتتمثل في ما يلي :

1- **جمعية لؤلؤة زكار**: جمعية محلية في خميس مليانة مسجلة طبقا للقانون 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ،هي جمعية تشارك في صنع القرار على مستوى ولاية مليانة يتم إشراكها والتشاور معها ،وهي عضو في برنامج الأمم المتحد ة pipi Osan وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،[1] وهي جمعية تهتم بشؤون البيئة ونظافة المحيط وتقوم بحملات تحسيسية والتوعية على ضرورة الحفاظ على البيئة ،وتقوم بنقل انشغالات المواطنين بالتنسيق مع مصالح البلدية ،تهتم بتجسيد متطلبات المواطنين واحتياجاتهم المتعلقة بما يلي :

- إعادة تهيئة الإقليم وتعزيز حملات التوعية البيئية.
- الإعادة تشغيل البئر الارتوازي.
- إعادة التدوير و عمليات رسكلة النفايات .
- القيام بعملية التشجير.
- رفع النفايات والأوساخ.
- الزيادة في عدد المساحات الخضراء.

[1] - ppi –**oscan-programme pour le renforcement de la societe civile** www.ppioscan http//www.com is date of 2023/12/05 on time : **22 :34**.

2- **الجمعية الوطنية لترقية وثقافة البيئة :**

هي جمعية بيئية في عين الدفلى بالعطاف تخضع لقانون الجمعيات 12 -06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ،أسست عام 2019 تتكون من 7 أعضاء تهدف إلى أشراك المواطنين في عملية صنع القرار إذ أنها توصل صوت المواطن بالتنسيق مع مصالح البلدية وتسمع لاحتياجات المواطنين [1]المتعلقة بالبيئة مثل ،حدائق ،عمال نظافة ،غرس الأشجار، رمي النفايات....وغيرها.

إذ إن الجمعيات التي تهتم بالبيئة يصل عددها إلى 2505 جمعية محلية ، وهذا حسب إحصائيات وزارة الداخلية ،وبالنسبة للجمعيات الوطنية فلها مكاتب محلية تنشط أيضا على مستواها ،وتهدف هذه الجمعيات للتعريف بمشكلة تلوث البيئة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتجنب ملوثات البيئة وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية وتعمل على نشر الوعي إذ إن عدد الجمعيات البيئة في ولاية عين الدفلى هي :23 جمعية .

جمعية القروض المصغرة :هي جمعية مقرها ولاية عين الدفلى المركز ،أسست عام 2017 تتكون من 9 أعضاء رئيسها بن يحيا الجيلالي ،وهي تخضع لقانون الجمعيات المؤرخ في 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ،وهي جمعية تقوم بعملية إشراك المواطن وإقحامه في النظام السياسي وذلك من خلال التركيز على فئة الشباب التي تعتبر الشريحة الأكبر للمجتمع وهذا من خلال إيصال صوت الشباب إلى السلطات والتضامن مع الشباب والسعي إلى محاربة البطالة عن طريق السعي إلى مسح الديون لدى المستفيدين من القروض المصغرة والعفو عنهم إضافة إلى تمديد الآجال وهو ما يعزز العلاقة بين الدولة والمستفيدين من القروض إذ يبعث ثقة لدى المواطن [2]في الدولة وبالتالي توطيد العلاقة بينهما، إذ تجعل السلطات في احتكاك مع الشاب الجزائري ومعرفة احتياجاته ومطالبه وبالتالي دعمه وبالتالي تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة ،فهي جمعية موجهة لفئة المواطنين دون دخل غير مستقر وغير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات في البيت.

جمعية مكافحة الفساد : هي جمعية مقرها ولاية عين الدفلى المركز ،أسست في 2023 تخضع للقانون 12-06 لقانون الجمعيات المؤرخ في 12 –جانفي 2012 ،فهي تهدف الى محاربة الفساد الاجتماعي والقضاء على الآفات الاجتماعية كالمخدرات ،السرقة ،الجرائم ،الشغب الخ فهي تعمل جنبا إلى جنب مع السلطات

[1]- وزارة **الشؤون الداخلية والجماعات المحلية**، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ، 2023/4/15، على الساعة: 18:22.

[2]- مقابلة مع بن يحيا جيلالي **رئيس جمعية القروض المصغرة**، بتاريخ 2023/3/5، على الساعة: 10:30.

المعنية بمكافحة الفساد على مستوى الولاية إذ تقوم يا عملية رصد للفساد والقضاء عليه من خلال حملات توعوية تقوم بها وندوات تحسيسية تكشف فيها عن مدى خطورة الآفات الاجتماعية والمخدرات وغيرها من عمليات الفساد وبالتالي فهي جمعية تجعل المواطن النشط على مستوى هذه الجمعية شريك في مع السلطة في مكافحة الفساد[1]

المطلب الرابع :عراقيل المجتمع المدني في ترقية الديمقراطية التشاركية

واجه المجتمع المدني الجزائري عدة صعوبات وعراقيل طالما عرقلت مسيرته وأهدافه التي جاء بها ،وكذلك بنسبة لولاية الدفلى التي يواجه المجتمع المدني المحلي فيها عدة صعوبات ميدانية تعيق عمله ونشاطه في إطار تجسيد الديمقراطية التشاركية على مستوى الولاية وهذا راجع إلى عدة عراقيل تتمثل في :

-لا يوجد مقر للجمعيات في ولاية عين الدفلى كان هناك مقر من قبل لكن تم إزالته قبل 5 سنوات ليحول إلى مركز لمرضى التوحد.

- صعوبة التقاء رؤساء المجتمع المدني والأعضاء مع المسؤولين على سبيل المثال رئيس بلدية ،رئيس الدائرة .

- طغيان المصلحة الشخصية في اللقاءات الدورية إذ يتم برمجتها لأغراض شخصية مع المجتمع المدني مثل التعبئة الشعبية أو الانتخابات وفي حال عدم وجود مصلحة خاصة يتم تفادي إقامة لقاءات دورية مع المجتمع المدني.

- نقص الوعي السياسي لدى المواطن في ولاية عين الدفلى باصقة عامة وعند النخبة بصفة خاصة اذ نجد نادرا ما تتوجه الصفوة إلى الانخراط في المجتمع المدني مثال على ذلك الطبيب يفضل البقاء في منصبه كطبيب فقط دون التوجه إلى العمل الجمعوي وبالتالي ضعف الديمقراطية التشاركية.

[1]- مقابلة مع رملة محمد رئيس جمعية مكافحة الفساد حول تعريف بالجمعية واسهامها في اشراك المواطن بتاريخ: 2023/3/10، على الساعة: 11:45.

خلاصة الفصل الثالث :

يتضح من خلال دراستنا الميدانية للفصل الثالث أن هناك آليات تفعيل الديمقراطية على المستوى المحلي لولاية عين الدفلى تتمثل أولا في المجالس المحلية متمثلة في المجلس الأعلى للشباب الذي هو هيئة استشارية لإسماع صوت الشباب يقوم بتقديم أراء وتوصيات واقتراحات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهاره ،إضافة إلى مجلس التنسيق والتشاور للمدارس الابتدائية الذي يساهم في التحضير للدخول المدرسي وتقديم الاقتراحات بالتنسيق مع مصالح البلدية ،إضافة إلى المجلس الاستشاري الذي يلعب دورا في تفعيل مشاركة المواطن في صنع القرار من خلال إشراك المجتمع المدني في اقتراح المشاريع التنموية ،إضافة إلى الجمعيات المحلية متمثلة أولا في لجان الأحياء والقرى تعتبر جمعيات محلية ذات نشاط هادف إلى ترشيد العمل المحلي وإشراك المواطنين في تسيير شؤون بلدياتهم ،إضافة إلى الجمعيات التي تل عب دورا في تفعيل الديمقراطية التشاركية تم ذكرها بالتفصيل في الفصل الثالث ،تجسد ميدانيا عدة عراقيل أيضا ميدانيا .

مما سبق توصلنا إلى النتائج الآتية :

- تجربة تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الولاية تعتبر تجربة جديدة معظم آلياتها حديثة النشاءة
- تلعب المجالس المحلية والجمعيات الدور الرائد في تفعيل الديمقراطية التشاركية
- يلعب المجتمع المدني دورا هاما في التنمية السياسية لدى المواطن.
- الواقع يبين أن الحكامة المحلية واجهت عراقيل على أرض الواقع مما أدى إلى صعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.

خاتمـــــة

ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية كتوجه جديد في نمط التسيير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، وأصبح حاضرا في اغلب خطابات القادة والمسؤولين السياسيين ، وذلك نضرا لأهميته البالغة على مستوى رسم السياسات العامة والأهداف التنموية المسطرة من قبل صناع القرار ،وخاصة ان بعض الدول انتهجتها كبديل لتغطية عجز وقصور الديمقراطية التمثيلية لعدم مواكبتها التطورات والتحولات ،وذلك بإشراك الفاعلين الذين ساهموا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة الشائن العام وبالأخص منضمات المجتمع المدني الذي يعتبر أداة لطرح انشغالات المواطنين ورسم السياسة العامة .

وعلى هذا الأساس تشترك الديمقراطية التشاركية مع المجتمع المدني في الأهداف التنموية المسطرة ،كما تهدف لمشاركة المواطن الفعلية في صنع القرار وتسيير شؤونه ،بالإضافة إلى توفير فضاء يعزز الحوار والنقاش بين مختلف الفاعلين في المجتمع المدني ،كما تعتبر الجزائر من بين الدول التي اعتمدت الديمقراطية التشاركية كمنهج جديد للتسيير العام وتوجه شامل لتغطية قصور الديمقراطية التمثيلية التي لم تستطع الدفع بعجلة التنمية مقارنة مع الأهداف المسطرة ،كما وجدنا أن منضمات المجتمع المدني في الجزائر تلعب دورا كبيرا في تفعيل وتجسيد الديمقراطية التشاركية على ارض الواقع وذلك بالشفافية والمراقبة والمسائلة على المستوى المحلي تظهر هذه المشاركة في عمليتين التشريع والرقابة وذلك بإعطاء فرصة لهذه التنظيمات وإبداء رأيها في النصوص التشريعية وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بشان العام وذلك عن طريق آليات تتطلب سلسلة من الاجراءات وضرورة ممارسة هده التنظيمات الديمقراطية والشفافية واتخاذ القرارات لإنجاح عملية إشراك هذه التنظيمات في تسيير الشائن المحلي لتكون أكثر صلة بالهيئات التشريعية والمسؤولين عليها بصفة خاصة ،إضافة إلى انه من خلال الدراسة الميدانية التي تطرقنا إليها في دراستنا نجد أن المجتمع المدني المحلي له إسهامات في تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى ولاية عين الدفلى عن طريق جملة من الآليات التي يقوم بها المجتمع المدني في إطار إشراك المواطن في العملية السياسية ،غير أن الواقع يكشف ان الديمقراطية التشاركية جاءت كمفهوم جديد لولاية عين الدفلى وهو يعتبر مشروع جديد بدء يتفعل حديثا ويعتبر أواخر 2019 ،يسعى الفاعلين في المجتمع المدني لولاية عين الدفلى إلى ترقيته وتنميته .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع :

المراجع:

1. إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية ،2005.
2. بشارة عزمي ،**المجتمع المدني دراسة نقدية ،بيروت :**مركز دراسات الوحدة العربية ،1998.
3. بن خليف عبد الوهاب، **المدخل إلى علم السياسة، الجزائر**، دار قرطبة للنشر والتوزيع ،2010.
4. بوحنية قوي ،**الديمقراطية التشاركية في ضل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية** ،عمان :دار حامد للنشر والتوزيع ،2015.
5. بوحوش عمار ،**التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962** ،ط 1،بيروت :دار الغرب الإسلامي ،1997.
6. الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح **المجتمع المدني و ابعاده الفكرية**، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2003.
7. ديدان مولود، **مباحث في القانون الدستوري والنضم السياسية** ،الجزائر :دار النجاح للكتاب ،2005
8. رابح كمال لعروسي، **المشاركة السياسية وتجربة التعددية في الجزائر**، دار قرطبة ،2007.
9. زايد الطيب مولود ،**علم الاجتماع السياسي**، ليبيا :دار الكتب العربية،2007.
10. سعد الدين إبراهيم ،**تقديم لسلسلة الدراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** ،مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع ،القاهرة ،1995.
11. شريط الأمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962**-الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
12. قنديل أماني، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة، مكتبة الاسيرة.
13. منظمة هاريكار الغير حكومية ،**دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية** ،مطبعة ازنا داهوك ،اذار ،2008.
14. والي حزام خميس ،**إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية في إشارة الى التجربة الجزائر**،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2004.

15. وناس يحيى، **المجتمع وحماية البيئة**، دور الجمعيات والمنضمات الغير حكومية والنقابات ،الجزائر، دار العرب للنشر والتوزيع ،2004.

المجلات:

1. برابح عبد المجيد ،**الديمقراطية التشاركية ،مجلة القانون الجزائر** ،العدد 1،ابريل 2011.
2. بلعيور الطاهر ،**المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي** ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة بسكرة ،العدد10، 2006.
3. بن حدة بأديس، **آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد10، 2017.
4. جابي ناصر ،**العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر** :واقع وأفاق ،مجلة الفكر البرلماني ،الجزائر ،العدد15 ،2007.
5. جنيدي مبروك، **الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر** ،مجلة المفكر ،عدد خاص ،2020.
6. حاروش نور الدين ،**تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني** ،مجلة المفكر العدد 10 مارس 2014.
7. سايل مليكة، دور **لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة** ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،العدد 6-فيفري 2015.
8. السوقي إبراهيم أيمن ،**المجتمع المدني في الجزائري**، الحقرة، أحصار، الفتنة ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 259،مركز دراسات الوحدة العربية ،سبتمبر 2000.
9. سويقات الأمين ،**دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية**، مجلة دفاتر سياسة العدد 17 جوان 2017.
10. شريط الامين، **الديمقراطية التشاركية، الأسس والأفاق** ،مجلة الوسيط ،الجزائر ،العدد 06،2008.
11. عياد محمد سمير، **الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان**، مجلة أكاديميا ،الجزائر :العدد02 ،2014.
12. مرقومة منصور ،**المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع** والنظرية ،دفاتر السياسة و القانون كلية الحقوق والعلوم السياسية ،عدد خاص بأشغال 14_الملتقى

الدولي **الأنماط الانتخابية في ضل التحول الديمقراطي** ،جامعة قاصدي مريح ،ورقلة ،03-04 نوفمبر 2010.

13. نصيب ليندة ،**المجتمع المدني الو اقع والتحديات** ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد 15،2006.

الرسائل الجامعية:

1. اوشن سمية ،**دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي** –دراسة حالة الجزائر –مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010/2009
2. بركات كريم ،**مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان** ،مذكرة تخرج ،جامعة الجزائر ،2005.
3. بوطيب بن ناصر ،**المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية** ،**تونس** ،**الجزائر** ،**المغرب** ،رسالة ماجستير في الحقوق ،2015،تخصص قانون الدستوري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر 2014.
4. بولافة حدة ،**و اقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2011/2010.
5. حريزي زكرياء ،**المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر** :رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة ،2010.
6. حمدي مريم ،**دور المجالس المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري** ،مذكرة ماجستير ،جامعة بوضياف مسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ،تخصص: القانون الإداري ،2015/2014.
7. حنيش فيروز ،**إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي 1989-2005**،مذكرة تخرج ،جامعة الجزائر ،2008.
8. خلفة نادية ،**مكانة المجتمع المدني في دساتير الجزائر**، دراسة تحليلية قانونية ،مذكرة تخرج ،جامعة باتنة ،الجزائر ،2005.

9. سراج أمير ،**الديمقراطية التشاركية في الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة ،2019/2018.

10. شاوش أخوان جهيدة ،أطروحة **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا** حول نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه ،في علم الاجتماع ،تخصص علم الاجتماع التنمية ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة بسكرة سنة 2015/2014.

11. صحراوي عيسى ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان **تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية** ،بجامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،بتاريخ 2022/2021.

12. قرقاح ابتسام ،**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009**- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010-2011.

13. كبار عبد الله ،**المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة دراسة** ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا لولاية غرداية ،مذكرة ماجستير تخصص في العلوم الإنسانية ،جامعة الجزائر ،كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية،2009.

14. متروك الفالح ،**دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص تنظيم سياسي وأداري ،جامعة الجلفة ،2004/2005.

15. هرموش منى، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** "دراسة حالة الجزائر" ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010/2009 .

المواقع الالكترونية :

1. جاسم الصغير، "المجتمع المدني، خصائص وسيمات المجتمع المدني"، تم التصفح يوم 2023/04/15 على الساعة 16.15 www.alithad.com/paper.php.name=newçfile=article=28249.

2. بن شريف محمد، **العمل الجمعوي وأفاق الديمقراطية التشاركية** ،تم تصفح الموقع في 2023/5/12،على الساعة 22:15.

3. حرز الله شيراز، **خصائص الديمقراطية، متحصل عليه من موقع** : www.arabsforddemocracy.org/democracy20.20 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/4/15،على الساعة :10:30.

4. بن عيسى وديع ،**معوقات الديمقراطية**، تم الاطلاع عليه 2023/04/16 على الساعة 13.20. www.arabsforddemocracy.orjldedemocracy.

5. مصطفى المناصيفي ،**المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية** ،متحصل عليه من الموقع elmnasfi.canabloog.com، تاريخ الاطلاع 2023/5/21،على الساعة ،12:57.
6. ابراهيم سعدي، www.wakteldjazair.com/index.phaid-rubrique=article=3574/http ،.تاريخ الاطلاع :2023/5/10،على الساعة ،13:11.
7. وزارة الداخلية والجماعات المحلية متحصل عليه من الموقع : **interieur.gov** http://interieur.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/4/15 ،على الساعة 18:22.
8. الموقع الرسمي لمديرية التربية لولاية عين الدفلى، التعريف بولاية عين الدفلى، في https://www.eduschol-onec.com/2022/10/de-aindefla.dz.html، تاريخ الإطلاع:(يوم 02 نوفمبر 2023، على الساعة 21:09.(
9. ولاية عين الدفلى، في: https://cutt.us/u8KeB ، تاريخ آلإطلاع:(يوم: 02 نوفمبر 2023، على الساعة 21:18).
10. المركز الوطني للمعلومات، تشكيل المجالس المحلية، في: https://yemen-nic.info/sectors/politics/detail.php?ID=8445
11. sirmanews est un journal d **information complet en ligne Ksa devise est « ou le courage est notre adresse** "https //www، sirmanews .dz is date 5 /04/2023 , on time 16 :05
12. --ppi –**oscan-programme pour le renforcement de la societe civile** www.ppioscan //.com is date of 2023 05/12/on time 22 :34.
13. ambermontexpanding participator democracy the website //www.civile 6-4 is date 12-3-2023،on time 11.55:

الندوات والملتقيات :

1. حول **اثر الدولة الريعية في إعاقة تطور المجتمع المدني العربي** ،بدون اسم :تغييب المؤسسات التعليمية واكتفاء المثقفين العرب ابرز عوامل الشلل ،الديمقراطية ليست الشرط الوحيد لتشغيل المجتمع المدني ،ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي ،جامعة قطر 14-16 ماي 2001.
2. عبد الرحمن برقوق ،**المجتمع المدني والتجول الديمقراطي في الجزائر** ،ورقة بحث قدم في كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ،بسكرة :ديسمبر 2005.

3. محمد الصالح بوعافية ،**الحركات الاجتماعية في الجزائر** –محاضرات قدمت لطلبة السنة الثانية ماستر علوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية-2014-2015.

4. مرسي مشري مرسي ،**التحولات السياسية وإشكاليات التنمية في الجزائر و اقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر** دراسة في آلية التفعيل ملتقى ،جامعة الشلف الجزائر :كلية العلوم القانونية والإدارية ،20 أوت 2005.

الوثائق الرسمية:

أ/ الدساتير:

1. **دستور1989**نموذج مدرسي ،ع 9.المعهد التربوي الوطني الجزائري 1989 .
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**دستور2016** ،المادة 54

ب/ القوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون **89-11-المتعلق بالجمعيات** ذات الطابع السياسي ،العدد 21 جويلية 1989.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الجريدة الرسمية** ،السنة 54العدد 25،الصادرة بتاريخ 19 أفريل 2017.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الجريدة الرسمية** ،السنة 55،العدد 2،حررت بتاريخ 21 يناير 2018.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 51:حررت بتاريخ 31 اوت 2016.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الاتحاد الوطني** معتمد من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت رقم 24 بتاريخ 24 مارس 2019 المطابق للقانون 12-06 –المتعلق بالجمعيات.

المقابلات:

1. مقابلة مع محمودي علي ،**رئيس الشؤون العامة بمديرية التقنين والشؤون العامة** بولاية عين الدفلى ،حول **دور الجمعيات المحلية في تفعيل الديمقراطية التشاركية** ،بتاريخ 2023/3/24 على الساعة 13:15.

2. مقابلة مع علالي احمد ،رئيس مكتب **الجمعيات بمصلحة الشؤون العامة** بمديرية التقنين ،حول عدد الجمعيات وكيفية اشراك المواطن في العملية السياسية ،بتاريخ ،2023/3/24 ،على الساعة :14:15

3. مقابلة مع بودكارة معمر، رئيس **فيديرالية لجان الاحياء والقرى والتجمعات** حول مفهوم الفيدرالية واهم اهدافها السكنية لولاية عين الدفلى ،بتاريخ 2023/3/4.

4. مقابلة مع بودكارة معمر ،رئيس **رابطة رؤساء الاحياء** لولاية عين الدفلى ،حول التعريف بالرابطة واهدافها ،بتاريخ 2023/3/5.على الساعة :12:30.

5. مقابلة مع بن يحيى جيلالي، رئيس **جمعية القروض المصغرة** ،حول مهام الجمعية ونشاطها ،بتاريخ 2023/3/5 ،على الساعة 10:30.

6. مقابلة مع رملة محمد رئيس **جمعية مكافحة الفساد** حول نشاط الجمعية بتاريخ 2023/3/10 على الساعة 11:45.

المراجع الاجنبية:

1. florian kohstal et fredric vairel : **processus de democratisation dans le monde arabe :societe civile et elections politiques parlement europeen .**

قائمة الملاحق

دليل مقابلة

I. مقابلة مع السيد محمودي علي رئيس الشؤون العامة بمديرية التقنين والشؤون العامة بولاية عين الدفلى

1- ما المقصود بمجلس التنسيق والتشاور ؟

2- ماهي الخدمات التي يقوم بتقديمها ؟

II. مقابلة مع السيد علالي احمد رئيس مكتب الجمعيات بمصلحة الشؤون العامة بمديرية التقنين والشؤون العامة بولاية عين الدفلى

1- ماهي النتائج التي حققها مجلس التنسيق والتشاور ؟

III. مقابلة مع السيد بودكارة معمر رئيس فيدرالية لجان الاحياء والقرى والتجمعات السكنية لولاية عين الدفلى

1- ماهي فيدرالية لجان الاحياء والقرى ؟

2- كيف تأسست؟

3- ماهي اهداف فيدرالية لجان الاحياء والقرى والتجمعات السكنية ؟

IV. مقابلة مع السد بودكارة معمر رئيس رابطة رؤساء الاحياء لولاية عين الدفلى

1- كيف تأسست رابطة رؤساء الاحياء والقرى؟

2- ما هو دور الاعضاء ؟

3- ماهي اهداف رابطة رؤساء الاحياء والقرى؟

V. مقابلة مع السيد بن يحيا جيلالي رئيس جمعية القروض المصغرة

1- ماهي جمعية القروض المصغرة؟

2- كيف تساهم في إشراك المواطن في عملية الديمقراطية التشاركية؟

VI. مقابلة مع السيد رملة محمد رئيس جمعية مكافحة الفساد

1- ما هي جمعية مكافحة الفساد ؟

2- كيف تساهم في تفعيل دور المواطن في ترقية الديمقراطية التشاركية ؟

مُلخَّص الدِّراسة

ملخص الدراسة

يعتبر موضوع الدراسة المتمثل في دور المجتمع المدني المحلي في تفعيل الديمقراطية التشاركية في ولاية عين الدفلى من المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين والمحللين، خاصة في حقل العلوم السياسية .

حيثُ تناول موضوع هذه الدراسة ثلاثة فصول الفصل الأول تمحور حول الجانب النظري للمجتمع المدني من خلال دراسة ماهية المجتمع المدني ودراسة ماهية الديمقراطية التشاركية،بالإضافة إلى الفصل الثاني الذي تمَّ التطرق فيه إلى دراسة الجانب التطبيقي للمجتمع المدني الجزائري كفاعل مهم في تحقيق الديمقراطية التشاركية من خلال دراسة بنية المجتمع المدني ودراسة دوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال جملة الآليات والإسهامات، أمَّا الفصل الثالث الذي يمثل دراسة حالة ولاية عين الدفلى تم التطرق فيه إلى كشف مدى إسهام المجتمع المدني في ولاية عين الدفلى في تفعيل الديمقراطية التشاركية . إذْ تمَّ التركيز على مؤشرين هما المجالس المحلية و الجمعيات المحلية التي تنشط في إطار الديمقراطية التشاركية كونها محرك البحث .

وفي الأخير توضح من خلال دراسة موضوعنا أنَّ المجتمع المدني له دور بارز في عملية تكريس الديمقراطية التشاركية كونه يعتبر حلقة وصل بين المجتمع والسلطات المحلية ويجعل المواطن يشارك في عملية صنع القرار وأداة فعالة في تقريب المواطن من الدولة وهو ما تجسد على المستوى المحلي لولاية عين الدفلى كونه حقق فاعلية إلى حد ما غير انه يواجه صعوبات ميدانية تعيق فاعليته ونشاطه وبالتالي لا يمكن اعتباره ناجحا لحد بعيد في الوقت راهن خصوصا من ناحية تكريس الديمقراطية التشاركية التي تعتبر فكرة جديدة لا تزال في أول خطواتها في ولاية عين الدفلى .

Study summary :

Study summary The subject of the study, which is the role of civil society in activating participatory democracy in the state of Ain Defla, is one of the topics that arouses the interest of researchers and analysts, especially in the field of political science. The subject of this study was dealt with in three chapters. The first chapter focused on the theoretical aspect of civil society by studying the nature of civil society and studying the nature of participatory democracy, in addition to the second chapter, in which the study of the practical aspect of Algerian civil society as an important actor in achieving participatory democracy was addressed through studying the structure of Civil society and studying its role in activating participatory democracy through a number of mechanisms and contributions. The third chapter, which represents a case study in the state of Ain Defla, dealt with revealing the extent of the contribution of civil society in the state of Ain Defla in activating participatory democracy. The focus was on two indicators: local councils and local associations that are active within the framework of participatory democracy, as they are the engine of research Finally, the study of our topic makes it clear that civil society has a prominent role in the process of consecration Participatory democracy is considered a link between society and local authorities and makes citizens participate in The decision-making process and an effective tool in bringing the citizen closer to the state, which is embodied at the local level of the state Al-Ain Oleander has achieved effectiveness to some extent, but it faces field difficulties that hinder its effectiveness and activity It cannot be considered very successful at the present time, especially in terms of consolidating participatory democracy It is a new idea that is still in its first steps in Ain Defla state

Résumé de l'étude :

Le rôle de la collectivité locale dans l'activation du pétitionnaire participatif à Ain-Defla est l'une des questions d'actualité dans les appartements et les analystes dans le domaine des sciences politiques notamment.

Le sujet de l'étude a traité trois chapitres, le premier chapitre centré sur l'étude de l'étude de la nature de la société civile et l'étude du participatif, outre le deuxième chapitre dans lequel l'étude du versant appliqué des sociétés civiles algériennes en tant qu'acteur dans l'étude de la structure de la société et l'étude de son rôle dans l'étude. Activation de la démocratie participative à travers une phrase par phrase et ses apports, dans le cadre du développement gouvernemental, participatif dans la communauté locale axé sur les deux indicateurs de l'association locale et locale qui sont actifs dans le cadre de la démocratie participative pour être le moteur de recherche.

La société civile a un rôle de premier plan dans le processus de consolidation de la démocratie participative, car elle est considérée comme un lien entre la communauté locale et fait de la communauté dans le processus de prise de décision et un outil efficace pour rapprocher le citoyen de l'État. son efficacité et son activité, et donc il ne peut pas être

considéré comme une zone commerciale dans la région en termes de dédier la zone de perte de cheveux à la zone de chute carrée.